IUGJEPS
Vol 28, No 2, 2020, pp 83 -107

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (24-12-2018)، تاريخ قبول النشر (12-03-2019)

ضوابط الموصول لفظًا المفصول معنًى في القرآن الكريم

اسم الباحث: د. أحمد عبدالرحمن الملاد *1

1 اسم الجامعة والبلد: كلية الشريعة - الجامعة الأردنية - عمان، الأردن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: aaamallad@gmail.com

الملخص:

يهدفُ هذا البحثُ إلى تأصيل ضوابطِ الموصول لفظاً المفصول معنىً في عموم القرآنِ الكريم، والتمثيل على كلِّ ضابطٍ بما يُبلِغُنا المرامَ في هذا المقام.

واتبع الباحثُ فيه المنهجَ الاستقرائيَّ من خلال استقراءِ مواضع الموصول لفظاً المفصول معنىً في المطولاتِ من كتبِ التفسير، وكتبِ الوقفِ والابتداءِ، وكتبِ إعرابِ القرآنِ، أعقبَ ذلك المنهجُ الموازنُ مُتمثِّلاً في النظر في أقوالِ المفسرينَ والموازنةِ فيما بينها قدرَ وُسع الباحثِ، تلاهُ التأملُ في هذه المواضع، ومن ثَمَّ تحليلُها وتأصيلُ الضوابطِ التي يمكنُ إرجاعُ المواضع في جميع القرآن الكريم إليها.

وخلصتِ الدراسةُ إلى أنَّ ضوابطَ الموصول لفظاً المفصول معنىً في القرآنِ الكريم يمكنُ حصرُها في ثلاثةِ ضوابطَ، وهيَ: الاستئنافُ، والحذفُ، والالتفاتُ في القول والفعل والضمير.

كلمات مفتاحية: الموصول لفظا، المفصول معنى، علوم القرآن.

The Controls of The Words that Are Verbally Attached but Detached in Meaning Throughout the Holy Quran

Abstract:

This research aims at deciding the controls of the words that are verbally attached but detached in meaning throughout the Holy Quran and giving illustrations that serve this purpose.

The researcher followed the inductive approach through the induction of the positions of the words that are verbally attached but detached in meaning in the prolonged books of interpretation, the books of pause and restart, and books of Quran language syntax, followed by the comparison approach represented by reviewing interpreters sayings and leveling them as much as possible, then meditation in these positions, and analyzing them and deciding the controls that may refer the contexts throughout the Quran to.

The research came to a conclusion that the controls of words that are verbally attached but detached in meaning in the Holy Quran could be restricted to three controls that are: resumption, omission, and reference of saying, verb and pronoun.

Keywords: **Qur'an, Qur'anic Sciences**

جسم البحث:

الحمد لله رب العالمين، وأفضلُ صلاةٍ وأتمُّ تسليمٍ على نبيّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنه لمَّا كانَ القرآنُ الكريمُ أشرفَ العلوم، كانَ الفهمُ لمعانيه أشرفَ الفُهُوم؛ لأنَّ شرفَ العلمِ من شرفِ المعلومِ، ومن أَجَلِّ علوم القرآنِ الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً الذي يمكنُ بهِ تفسيرُ الآياتِ القرآنيةِ وتوضيحُ معانيها على أتمِّ مطلوب، كما يُرفَعُ بهِ اللبسُ الذي يعرضُ لقارئ كتاب الله –عز وجل– في المواضعِ التي لم يتبينْ له مرادُ الله فيها بسبب اتصالِ اللفظِ وانفصالِ المعنى، قال السيوطيُّ – رحمه الله – عن هذا النوع: "وهو نوعٌ مهمٌّ جديرٌ أن يُفْرَدَ بالتصنيف... وبهِ يحصلُ حلُّ إشكالاتٍ وكشْفُ معضلاتٍ كثيرةٍ"[1]، ولذا كانت أهميةُ هذه الدراسةِ؛ لارتباطِها بكتابِ الله تعالى تجليةً وتوضيحاً وإزالةً لِلُّبْسِ الذي يمكنُ أن يَعرِضَ لِتالي آيِ الكتابِ العزيز.

وقد رامَ الباحث في هذه الورقاتِ حصرَ أسبابِ الموصول لفظاً المفصول معنىً في القرآنِ الكريمِ وجمعَها في ضوابطَ محددةٍ لا تخرجُ عنها، سائلاً ربّي تمامَ التسديدِ، وطالباً منه العونَ والتأييدَ.

إشكاليةُ الدراسة:

ولما كانت كلُّ دراسةٍ لا بُدَّ أن يكون لها أسئلةٌ تقومُ عليها محاورُ تلك الدراسةِ محاولةً الإجابةَ عنها، فإنني أَوْجزْتُ إشكاليةَ الدراسةِ فيما يأتي:

- ما حدُّ الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً في القرآنِ الكريمِ؟
- ما ضوابطُ الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً في القرآنِ الكريمِ؟
- ما أثرُ ذلكَ على المعنى؟

أهميَّةُ الدراسة:

تنبع أهميَّةُ هذه الدراسة من ارتباطها بكتاب الله تعالى، ويمكن تنقيط الأهمية فيما يأتي:

- خدمة القرآن وعلومه التي هي أشرف العلوم وأجلها.
- توضيح معاني الآيات القرآنية ورفع اللبس والإيهام الذي قد يقع في فهمها.
- التأصيلُ لهذا النوع الجليل من علوم القرآن الكريم في دراسة مستقلة؛ وذلك من خلال استقراءِ المواضعِ التي تندرج تحت هذا النوع في عموم القرآن الكريم، ودراستها دراسةً وافيةً، خلوصاً إلى بيانِ الضوابطِ التي يمكن إرجاعُ جميع المواضع إليها.

أهدافُ الدراسة:

والذي تَرُومُهُ هذه الدراسةُ هو التعريفُ بالموصول لفظاً المفصول معنىً، وبيانُ ضوابطِهِ في القرآنِ الكريمِ، وتجليةُ أثرِهِ على المعنى على النحوِ الآتي:

- بيانُ معنى الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً في القرآنِ الكريمِ.
- حصرُ الضوابطِ التي ترجعُ إليها جميعُ مواضعِ الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً في القرآن الكريم.
- توضيحُ أثرِ علمِ الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً في الترجيحِ بينَ أقوالِ المفسرينَ من خلالِ بعض المواضعِ التي تمت دراستُها وإيداعُها في هذا البحثِ.

محدِّداتُ البحث:

مجال البحث في هذه الدراسة مواضع الموصول لفظاً المفصول معنىً في عمومُ القرآنِ الكريمِ، وقد نافت المائتينِ وثمانينَ موضعاً، ولما تعذر إيداعها مفصلةً في هذه الدراسة جعلى الباحث مهمته دراسة هذه المواضع جميعها، ثم البحث عما يجمعها تحت مظلة

1() السيوطي، السيوطي. عبد الرحمن بن أبي بكر. (1394هـ-1974م). الإتقان في علوم القرآن. تحقيق: محمد إبراهيم. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، (309/1).

واحدة مما هو مشتركٌ معها في السببية، تلا ذلك التوسع في دراسة بعض المواضع من خلال النظر في كتب التفسير والإعراب والوقف والابتداء، ومناقشة أقوال المفسرين والمقارنة فيما بينها بحثاً عن القول الراجح.

الدراساتُ السابقة:

لم يتنبهْ إلى هذا الموضوع سوى الباحثة: خلود شاكر فهيد العبدلي، في رسالتها الجامعية بعنوان: (الموصول لفظاً المفصول معنىً في القرآن الكريم من أول سورة يس إلى آخر القرآن الكريم جمعا ودراسة)، الناشر: مركز تفسير للدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة النشر: 1431هـ، وقسمت الباحثة الرسالة إلى بابين: جعلت الباب الأول للمادة النظرية، والباب الثاني للمادة التطبيقية في ربع يس كاملا.

تبعها الباحث أحمد عبد الرحمن الملاد في بحث عنونه بـ الموصول لفظاً المفصول معنىً في سورة يوسف مواطنه وضوابطه وأثره على المعنى، وهو بحثٌ قُدِّمَ للتحكيم في جامعة غزة الإسلامية، ولمَّا يُنشَرْ بعدُ،

ولم أعثُرْ –فيما اطلعتُ عليه– على غيرِ تَيْنِكَ الدراستين.

وتفترقُ دراستي عن دراسة الباحثة خلود من وجهَين:

الأول: أنَّ دراستي عامةٌ تشملُ مواضعَ هذا النوعِ في القرآنِ الكريمِ كلِّه، أما رسالةُ الباحثةِ خلودَ فهي في ربع يس.

الثاني: أن دراسة الباحثة خلود هدفها استقراء مواضع هذا العلم في ربع يس، أما هذا البحث فمرامه تأصيل ضوابط محصورة يمكن إرجاع جميع مواضع هذا العلم في القرآن الكريم إليها.

أما دراسة الباحث أحمد الملاد فهي مقتصرة على مواضع سورة يوسف.

وبهذا يتبينُ أن الحاجةَ ما تزال داعيةً إلى الكتابة في هذا النوع المُغْفَلِ من علوم القرآن الكريم، استقراءً لمواضعِه، وتأصيلاً لضوابطِهِ، وأرجو أن يكون هذا العمل حبةً منسبكةً في عقد هذا النوع المنثورةِ مواضعُهُ في جميعِ سورِ الكتابِ العزيز.

منهجُ البحث:

اقتضت طبيعةُ هذا البحث اتباعَ المناهجِ الآتي ذكرُها:

- **المنهج الاستقرائي:** ويتمثل في استقراء آياتِ القرآن الكريم بحثاً عن المواضعِ التي يمكن إدراجها تحت هذا النوع، بالاطلاع على المطولات من كتب التفسير، والكتب التي اعتنت بالوقف والابتداء، وكتب الإعراب.
- **المنهج الموازن:** ويتجلى في النظر في أقوال المفسرين والموازنة فيما بينها قدر وسع الباحث.
- **المنهج التحليلي:** ويظهر جليا من خلال التأمل في آيات القرآن الكريم، ومن ثم تحليلُها وتأصيلُ الضوابط التي يمكن إرجاع المواضع إليها.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث تقسيمه إلى تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة:

التمهيد: وفيه بيانٌ لمفهوم الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً لغةً واصطلاحاً

المبحث الأول: ضابط الاستئناف، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: الاستئناف البياني، المطلب الثاني: الاستئناف بالواو، المطلب الثالث: الاستئناف بأداة الاستثناء (إلا)

المبحث الثاني: ضابط الحذف، وفيه ثلاثة مطالب: **المطلب الأول:** العطف على جواب (لمَّا) المحذوف، **المطلب الثاني:** العطف على جملة محذوفة يفسرها السياق، **المطلب الثالث:** حذف العامل.

المبحث الثالث: الالتفات في القول والفعل والضمير، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: الالتفات في القول، المطلب الثاني: الالتفات في الفعل، المطلب الثالث: الالتفات في الضمير.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

التمهيد

مفهوم الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً لغةً واصطلاحاً

الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً يحتاج إلى تأصيل وتقعيد حاله حال سائر علوم القرآن الكريم، وأول ما يستهل به التأصيل لهذا النوع بيان معنى مفرداته في اللغة، ثم بيان معناه في اصطلاح علوم القرآن الكريم.

أولاً: مفهوم الموصول لفظاً المفصول معنىً في اللغة:

لمعرفة المعنى العام لهذا المصطلح يتعيَّنُ بيانُ المعنى اللُّغوي لكلِّ مفردةٍ من مفرداتِ عنوانِ هذا البحث.

الموصول: اسم مفعول من الفعل المجرد: وَصَلَ، يُقال: وصل الشيء بالشيء يصله، وِصلةً، ووُصلةً[1]– بالكسر والضم –[2]؛ أي: ضمه به، وجمعه، ولأمه [3] فهو موصول، والوصل: خلاف الفصل[4]، واتصل الشيء بالشيء: لم ينقطع، فالمعنى الأصلي للوصل في اللغة هو: الضم، والجمع، والالتئام، وعدم التفريق، وإليه ترجع استعمالات هذه المادة.

لفظاً: مصدر من الفعل: لَفَظَ، ولَفِظَ[5]، ومادة (اللام، والفاء، والظاء): تدل على طرح الشيء، وغالب ذلك أن يكون من الفم، تقول: لَفَظَ بالكلام يَلفِظُ لفظاً[6]، فاللفظ: الكلام[7]، يقال: لفظ بالشيء يلفظ لفظاً: تكلم، وفي التنزيل العزيز: ﴿ **مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ** ﴾[ق: 18][8].

المفصول: اسم مفعول من الفعل: فَصَلَ، ومادة (الفاء، والصاد، واللام): تدل على تمييز الشيء من الشيء، وإبانته عنه، يقال: فصلت الشيء فصلاً[9]، ويقال: فصلت الشيء فانفصل؛ أي: قطعته فانقطع[10]، وعليه يكونُ المعنى الأصليُّ للفصلِ في اللغة هو: القطع، والتمييز، ومنه الفاصلة القرآنية[11]، والإبانة، والتفريق، وإليه ترجع استعمالات هذه المادة.

معنىً: مصدر ميمي من الفعل عَنِيَ، والمعنى: إظهار ما تضمنه اللفظ، وهو مشتق من قولهم: عَنَتِ الأرض بالنبات: أنبتَته حسناً، وعَنَتِ القرية: أظهرت ماءها[12]، والمعنى، والتفسير، والتأويل واحدٌ[1]، ومعنى الشيء، ومعناه، وفحواه، ومقتضاه، ومضمونه، كله ما يدلُّ عليه اللفظ[2]، فعلى هذا يكون معنى الكلام هو: مقصده، والمراد منه، وفحواه، ومقتضاه، ومضمونه.

1() انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي، لسان العرب، ط1، دار صادر – بيروت، بدون تاريخ، "وصل"، (726/11).

2() انظر: الزبيدي، محب الدين أبو الفيض محمد مرتضى تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، دار الهداية – مصر، بدون طبعة، بدون تاريخ، (78/31).

3() انظر: إبراهيم مصطفى وآخرين، المعجم الوسيط، دار الدعوة – اسطنبول، ط3، 1410هـ – 1989م، "وصل"، (1037/2).

4() انظر: ابن منظور، لسان العرب، (726/11).

5() قال الفيروز آبادي: "لَفِظَه، وبه كضَرَبَ، وسَمِعَ".

الفيروز آبادي، القاموس المحيط، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر، ط2، 1371هـ–1952م.

مادة: "لَفَظَ"، على وزن (ضَرَبَ). انظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، "لَفَظَ"، (274/20).

6() انظر: ابن فارس، أحمد بن زكريا بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، 6 أجزاء، دار الفكر – بيروت، بدون طبعة، 1399هـ – 1979م، (259/5).

7() انظر: ابن عباد، الصاحب إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار عالم الكتب – بيروت، ط1، 1414هـ–1994م، "لَفَظَ"، (263/10).

8() انظر: ابن منظور، لسان العرب، "لَفَظَ"، (461/7).

9() انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (505/4).

10() انظر: ابن منظور، لسان العرب، "فَصل"، (521/11).

11() انظر: معابده، هارون، التآلف الصوتي في القرآن الكريم، بحث محكم، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد: 43، ملحق 1، 2016، ص343.

12() انظر: الأصفهاني: الراغب، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم – دمشق، ط1، 1412هـ، (ص 591).

وبناءً على ما تقدمَ يمكن القولُ: إنَّ الموصولَ لفظاً المفصولَ معنىً في اللغة هو: الكلامُ المجموعُ في اللفظِ، المقطوعُ عما اتصلَ به من جهةِ المقصودِ[3].

ثانياً: مفهوم الموصول لفظاً المفصول معنىً في اصطلاح علوم القرآن الكريم:

اكتفى الحارث المحاسبيُّ[4] والزركشيُّ[5] والسيوطِيُّ[6] – رحمهم الله تعالى – بذكرِ أمثلةٍ لعلمِ الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً[7] دون أن يذكروا تعريفاً جامعاً مانعاً له، وتبعهم على هذا ابن عقيلة في الزيادة والإحسان[8].

وقد أجادَت الباحثة خلود العبدلي فيما خَطَّه يراعها في تعريفها، مستوحية إياه مما سطَّرَه الزَّركشيُّ والسيوطي[9] من الأمثلة، فقالت: "هو مجيء الآية، أو الآيات على نظمٍ واحدٍ في اللَّفظِ، يوهم اتصال المعنى[10]، وهو تعريف مرتضى.

فقولها: مجيء الآية أو الآيات: قيد في بيان محلِّ الوصلِ اللَّفظيّ يخرج ما عداه، فلا يكون بين السورتين مثلاً، ولا يكونُ في غيرِ كلامِ الله تعالى.

وقولها: على نظم واحد: أي: يأتي الكلام تلو الكلام منتظماً لفظه، سواء أجاء حرفُ عطفٍ أم لا.

وقولها: في اللفظ: أي: محل الإيهام هو اتصال اللفظ، وليس المقصود في اتصال اللفظ هنا الاتصال الإعرابي، إنما المقصود تجاور الألفاظ، يؤكد هذا قول ابن الجوزي ترجمه في بيان معنى هذا النوع: "قد تأتي العرب بكلمة إلى جانب أخرى كأنها معها، وهي غير متَّصلةٍ بها"[11]، فقوله: "قد تأتي العربُ بكلمةٍ إلى جانبِ أخرى كأنَّها معَها" بيانٌ للمقصودِ بالموصولِ لفظاً.

1() انظر: ابن منظور، لسان العرب، "عَنَا"، (106/15)، والقول عزاه ابن منظور للأزهري.

2() انظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، "عَنِيَ"، (258/10).

3() العبدلي، خلود، الموصول لفظا المفصول معنى في القرآن الكريم من أول يس إلى آخر القرآن، ط مركز تفسير، ط1، (ص 24–28).

4() هو الزاهد العارف شيخ الصوفية في زمانه أبو عبد الله الحارث بن أسد البغدادي المحاسبي، له كتب كثيرة في الزهد، وأصول الديانة، والرد على المعتزلة والرافضة، منها: فهم القرآن، رسالة المسترشدين، توفي سنة (243هـ). انظر: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله عثمان بن قايماز، سير أعلام النبلاء، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط3، 1405هـ–1985م، (110/12).

5() هو الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي. ولد سنة 745هـ)، كان إماماً في مختلف الفنون، وألف تصانيف كثيرة في عدة فنون، منها: الخادم على الرافعي والروضة، وشرح المنهاج، والديباج، وشرح جمع الجوامع وشرح البخاري والتنقيح على البخاري، والبرهان في علوم القرآن، والمنثور في القواعد، وتخريج أحاديث الرافعي، وسلاسل الذهب في الأصول والنكت على ابن الصلاح وغير ذلك. توفي (794هـ). انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، ط1، 1387هـ–1967م، (437/1).

6() سبق ترجمته.

7() انظر: المحاسبي، أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي (المتوفى: 243هـ)، فهم القرآن، ت: حسين القوتلي، دار الفكر – بيروت، ط2، 1398هـ، (ص 496– 499)، الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1، 1376هـ–1957م، (146/1–148) و(364/3–365)، السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (267/1–269).

8() ابن عقيلة المكي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الحنفي، الزيادة والإحسان في علوم القرآن، أصل التحقيق: مجموعة رسائل جامعية، مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، ط1، 1427هـ، 2006م، (479/3– 485).

9() يبدو أن الباحثة خلود العبدلي لم تنظر فيما سطره المحاسبي فيما يتعلق بهذا العلم مع أن له قدم السبق –فيما اطلعت عليه–، ويظهر ذلك مما كتبته في تاريخ نشأة هذا العلم؛ فهي لم تذكره البتة، وجعلت أول من ألف في هذا العلم السيوطي، وسبقه الزركشي بذكر أمثلة فحسب، ألحق بعضها في علم المناسبات، وذكر البعض الآخر في باب المدرج، واقتصرت عليهما، مع أن المحاسبي سبقهما في إيراد مجموعة من الأمثلة في كتابه (فهم القرآن).

10() العبدلي، خلود، الموصول لفظا المفصول معنى في القرآن الكريم من أول يس إلى آخر القرآن، ص24–28). وقد ذكرت التعريف شارحة له مبينة لمحدداته، وقمت بنقله بتصرف يسير.

11() نقله عنه: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (268/1).

وقولها: "وهي غيرُ متَّصلةٍ بها" بيان للمفصول معنىً، ويؤكد ذلك كلام السيوطي – في الموصول لفظاً المفصول معنىً حيث قال: "وحقيقته في أسلوب القرآن: أن تجيء الكلمة إلى جنب أخرى كأنها في الظاهر معها، وهي في الحقيقة غير متعلقة بها"[1].

وقولها: يوهم: الإيهام هنا أعم من الإشكال؛ لأن اتصال اللفظ يوهم دائماً اتصال المعنى سواء أكان في اتصال اللفظ إشكال في فهم المعنى، أم لم يكن، وهذا القيدُ لبيانِ أنَّ مدارَ البحثِ في هذا الموضوع هو رفعُ توهُّمِ اتّصالِ المعنى في الآيةِ أو الآياتِ المتَّصلةِ لفظاً، إذ المرادُ فصلُه.

وقولها: المعنى: المراد بالمعنى ما هو أعمُّ مِن الموضوعِ، إذ قد يكونُ الموضوعُ واحداً، لكنَّ المعنى يَنفصِلُ باختلافِ القائل، أو اختلاف مرجعِ الضَّميرِ، أو الحذف، ونحوه من أسبابِ انفصالِ المعنى.

ويحسنُ التنبيهُ إلى أنَّه لا يُشترَطُ في كلِّ المواضع أن تكونَ مشكلةً، فقد يقع فيها الوهمُ بأنها مشكلة وهي ليست كذلك، والله أعلم.

المبحث الأول: ضابط الاستئناف

الاستئنافُ يُعَدُّ أبرزَ الضَّوابطِ في الموصولِ لفظاً المفصولِ معنى، ومنه ما يكون موهماً أو غير موهم، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ **فَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ** ﴾، فقوله: ﴿ **إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ** ﴾ يوهم أن يكونَ مِن مَقولِ الكفار، ومِن الاستئنافِ غيرِ الموهمِ قولُه تعالى: ﴿ **ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ** ﴾، فقولُه: ﴿ **وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ** ﴾ استئنافٌ لا اتّصالَ له بما قبلَه، ومانع الإيهام هو ارتفاع ﴿ **وَأَجَلٌ** ﴾ ؛ إذ ارتفاعها يمنع عطفها على ﴿ **أَجَلاً** ﴾ قبلها.

ومحلُّ الدَّرسِ في هذا المبحث مقتصرٌ على التمثيل لما كان موهماً في بابِ الاستئنافِ مِن مواضعِ الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً.

وبعدَ التَّأمُّلِ في مواضعِ هذا الضابط في القرآن الكريم وجدتُ أنَّ الاستئنافَ إمّا أن يكونَ بواسطةِ حرفٍ مِن حروفِ المعاني كالواو، وإلا، وإما أن يكونَ بغيرِ واسطةٍ، وفيما يأتي مثالٌ مستوفًى البحث على كل واحد من هذه الثلاثة، والله المستعان:

المطلب الأول: الاستئناف البياني

قال تعالى: ﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ ﴾[يونس: 77].

يبين الله سبحانه: أن نبيَّه موسى –عليه السلام– قال لقومه" ﴿ **أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ** ﴾ إنَّه سحر، فكيف يَقدِرُ السحرة على مثلِهِ؟ أيتوهم أحد أن يكون هذا سحراً؟ ولو كان سحراً لاضمحلّ، ولم يبطل سحر السحرة، والعالم بأنَّ السّاحرَ لا يُفلحُ لا يَستعملُ السِّحرَ[2].

قوله تعالى: ﴿ **أَتَقُولُونَ** ﴾: ذكَرَ المُفسِّرونَ في معمولِ هذا القولِ وجهين[3]:

الوجه الأول: أنه مذكور في قولِه: ﴿ **أَسِحْرٌ هَذَا** ﴾ الآية، ويردُ على هذا القولِ استشكالٌ، وهو أنَّ يقال: لِمَ دَخَلَ الاستفهامُ في قولِهم: ﴿ **أَسِحْرٌ هَذَا** ﴾، وهم قد قالوا هو سحرٌ بغيرِ استفهامٍ ولا شكَّ؟

وأجيب عن هذا الإشكال بأجوبة:

الجواب الأول: أن يكونَ هذا من قولِهم على أنَّه سحرٌ عندهم وإن استفهموا، كما ترى الرجلَ تأتيه الجائزة فيقول: أحقٌّ هذا؟ وهو يعلم أنه حقٌّ لا شكَّ فيه[4]، ذكرَه الفرّاءُ، وزادَ الأنباريُّ هذا الوجه بيانًا فقال: "إنهم أدخلوا الاستفهام على جهةِ تفظيعِ الأمرِ والزِّيادةِ

1() السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (268/1).

(2) انظر: ابن عجيبة، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (490/2).

(3) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (246/6).

(4) انظر: الفراء، معاني القرآن، (474/1)، والواحدي، التفسير البسيط (274/11).

فيه، كما يقول الرجل إذا نظر إلى الكسوةِ الفاخرةِ: أكسوة هذه؟! يريد بالاستفهام تعظيمها وأنها تزيدُ على معاني الكسى، وتأتي الرجل جائزة فيقول: أحق ما أرى، معَظِّماً لما ورد عليه منها"[1].

الجواب الثاني: أن يكون الكلامُ مِن موسى – عليه السلام – محكياً على غيرِ لفظِه الذي قالَه قومُه، قال الأنباري: "إن ألف الاستفهامِ دخلَت في كلامِ قومِ فرعونَ على معنى ردِّ الخبرِ على موسى إذ كان هو المخبرَ والمُتكلِّمَ، كما يقول رجلٌ لرجلٍ: فلانٌ أعلمُ منك، فيقول له المخاطب: أقلت أحد أعلم بذا مني فبدّل الياء من الكاف؛ لأنَّه صَرَفَ الكلامُ إلى نفسِه، وإن كان مخبرًا به عن غيره، وحقيقةُ هذا الكلام أنَّه أخبرَ عنهم كما كانَ موسى يقولُه إذا أجابَهم"[2].

وعلى هذينِ الجوابين لا يكونُ الموضعُ مِن الموصول لفظاً المفصول معنىً؛ للاتّصالِ بينَ المعمولِ وعاملِه.

الجواب الثالث: أن تجعل القول في ﴿ **أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ** ﴾ بمنزلةِ الصِّلةِ، على أنَّ في الكلامِ فصلاً بينَ القولِ والمَقولِ، قال الفراء: "ألا ترى أنك تقول للرجل: أتقول عندك مال؟ ويكفيك أن تقول: ألك مال؟ فالمعنى قائم ظهر القول أو لم يظهر"[3].

قال الأنباري: "وتقدير هذا الجواب: قال موسى أسحر هذا؟ فدخل القولُ توكيدًا للكلام، كما ذكره الفراء من المثال"[4].

ويضعِّفُ هذا أنَّ في الكلام –على تقدير الفرّاءِ والأنباري– استفهامَينِ على مستفهمٍ واحدٍ، ومثالهم الذي استدلوا به على قولِهم ليسَ فيه إلا استفهامٌ واحدٌ.

وعلى هذا القولِ يكونُ الموضعُ مندرجاً تحتَ هذا العلمِ؛ لعدمِ الاتّصالِ بينَ المَقولِ والقائلِ، ولإيهامِ أن يكون ﴿ **أَسِحْرٌ هَذَا** ﴾ من كلامِهم لا مِن كلامِ موسى عليه السلام.

الوجه الثاني: أنَّ معمولَ القولِ محذوفٌ، "وهو مدلولٌ عليه بما تقدَّم ذكرُه، وهو: إن هذا لسحرٌ مبين. ومعمولُ القول يُحذَفُ للدلالةِ عليه كثيراً"[5].

قال الواحدي: والتقدير: "أتقولون للحق لما جاءكم هو سحر؟ ثم قال: أسحر هذا؟"[6].

وعلى هذا القولِ يكونُ الموضعُ مِن الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً؛ لإيهامِ أن يكونَ ﴿ **أَسِحْرٌ هَذَا** ﴾ من كلامهم لا من كلام موسى عليه السلام، وضابطُه الاستئنافُ.

وتلخَّصَ لنا ممّا سَبَقَ أنَّ في قولِه: ﴿ **أَسِحْرٌ هَذَا** ﴾ وجوهاً أربعةً:

الكلامُ مِن قومِ موسى، والاستفهامُ تقريريٌّ منهم، أو الكلام من موسى عنهم، حاكياً إيّاه على الاستفهامِ منه لا منهم، أو أنَّ الكلامَ مِن موسى عليه السلام، وفيه صلةٌ منه توسَّطَت بينَ المَقولِ وقائلِه، والرابع أن يكونَ الكلامُ مِن موسى –عليه السلام– والاستفهام منه إنكار عليهم.

فعلى الوجهَينِ الأوّلَينِ لا يكونُ الموضعُ مِن أفرادِ هذا البابِ، وعلى الوجهَينِ الأخيرَينِ يكونُ مِن أفرادِ هذا العلمِ.

والذي يظهَرُ للباحثِ القولُ بحذفِ المعمولِ، وتكونُ جملةُ ﴿ **أَسِحْرٌ هَذَا** ﴾ كلاماً مستأنفاً مِن موسى عليه السلام مسوقاً للإنكارِ على قومِه وتوبيخِهم.

قال البيضاويُّ: "حُذِفَ المحكيُّ المقولُ لدلالةِ ما قبلهُ عليه، ولا يجوز أن يكون ﴿ **أَسِحْرٌ هَذَا** ﴾؛ لأنهم بتوا[1] القول، بل هو استئنافٌ بإنكارِ ما قالوه، إلا أن يكونَ الاستفهامُ فيه للتَّقريرِ، والمحكيُّ مفهومُ قولِهم"[2].

---

(1) انظر: ابن الجوزي، زاد المسير، (50/4).

(2) الواحدي، التفسير البسيط، (275/11). وانظر: الفراء، معاني القرآن، (474/1).

(3) الفراء، معاني القرآن، (474/1).

(4) نقله: الواحدي، التفسير البسيط، (275/11).

(5) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (246/6).

(6) الواحدي، التفسير البسيط، (275/11).

وقال ابن عاشور: "وجملةُ: ﴿ **أَسِحْرٌ هَذَا** ﴾ مُستأنَفةٌ للتَّوبيخِ والإنكارِ، أَنكَرَ مُوسَى عَلَيهِم وَصفَهُمُ الآيَاتِ الحَقَّ بِأَنَّهَا سِحرٌ، وَالإِشَارَةُ تُفِيدُ التَّعرِيضَ بِجَهلِهِم وَفَسَادِ قَولِهِم، بِأَنَّ الإِشارةَ إلى تلك الآياتِ كافيَةٌ في ظهُورِ حَقيقَتِها وَأنّها ليسَت مِنَ السِّحرِ في شيءٍ، ولذلك كانَ مَفعُولُ أَتَقُولُونَ مَحذُوفًا لِدَلَالَةِ الكَلَامِ عَلَيهِ وَهُوَ ﴿ **إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ** ﴾، فَالتَّقدِيرُ: أَتَقُولُونَ هذا القولَ للحقِّ لَمّا جاءَكم"[3].

وبناءً على المترجّحِ للباحثِ يكونُ هذا الموضعُ مِن الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً؛ لأنَّ قوله: ﴿ **أَسِحْرٌ هَذَا** ﴾ ليس من قولهم الذي أنكره عليهم موسى، وإنما هو استئنافٌ لاستفهامٍ إنكاريٍّ جديدٍ من موسى بعدَ إنكارِه الأوّل عليهم على ما قالوه فيه، واللهُ أعلمُ بمرادِه.

المطلب الثاني: الاستئناف بالواو

قال تعالى: ﴿ **كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ** ﴾ [القمر: 9].

يقول ربنا جل شأنه: ﴿ **كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ** ﴾، تسلية وترهيب، ﴿ **فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا** ﴾ تفصيل لما أجمل، أو كذبوه تكذيباً إثر تكذيب، كلما مضى قرن تبعه آخر، ﴿ **وَقَالُوا مَجْنُونٌ** ﴾، أصابه الجنون، ﴿ **وَازْدُجِرَ** ﴾، زجروه شتماً وضرباً، عطف على ﴿ **وَقَالُوا** ﴾، وأُوثِرَ بناءُ المفعول تطهيراً للألسنة عن ذكرهم، ودلالة على أن فعلهم أسوأُ من قولهم، ولِتوافقِ الفواصل"[4].

قوله تعالى: ﴿ **وَازْدُجِرَ** ﴾، اختلف في هذه الجملة من الآية، أهي معطوفة على جملة ﴿ **فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا** ﴾ فتكون موصولةَ المعنى بها منفصلةً عما تَلَتهُ، أم هي من تتمة مقالة الكفار في افترائهم على نبيِّ الله نوحٍ عليه الصلاة والسلام فتكون متصلة اللفظ والمعنى بما تقدمها، وفيما يأتي بيان ذلك:

القول الأول: ﴿ **وَازْدُجِرَ** ﴾ هذا وصف من الله –سبحانه– لما فعله الكفار بالنبي نوح عليه السلام. قال الزمخشري: "﴿ **وَازْدُجِرَ** ﴾ وانتهروه بالشتم والضرب والوعيد بالرجم في قولهم لَتَكُونَنَّ مِنَ المَرجُومِينَ"[5]، "وهو عطف على كذبوا، وقالوا: أي هم كذبوا وهو ازدجر أي: أوذي وزُجِرَ، وهو كقوله تعالى: ﴿ **كُذِّبُوا وَأُوذُوا** ﴾ [الأنعام: 34][6].

وعلى هذا القولِ عامّةُ المفسّرينَ، وعليه يكون الموضعُ مِن الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً؛ لانفصالِ جملةِ ﴿ **وَازْدُجِرَ** ﴾ عمّا قبلَها من كلامِ الكفّارِ، وهي موهمةٌ اتّصالَها به.

القول الثاني: هذا الوصف من جملة ما افتروه على النبي عليه الصلاة والسلام، قال الكوراني: "هو من قولهم: إنه لمجنون وقد ازدجرته الجن"[7]، ونقله الزمخشري بصيغةِ التَّضعيفِ، حيث قالَ: "وقيل: هو من جملة قيلهم، أى: قالوا هو مجنون، وقد ازدجرته الجن وتخبطته وذهبت بلبه وطارت بقلبه"[8].

والذي يظهر للباحث القول الأول؛ لدلالةِ السِّياقِ عليه، قال الرازي: "وعلى هذا إن قيل: لو قال كذبوا عبدنا وزجروه كانَ الكلامُ أكثرَ مناسبةً، نقول: لا بل هذا أبلغُ؛ لأنَّ المقصودَ تقويةُ قلبِ النبيِّ –صلى الله عليه وسلم– بذكر من تقدَّمَه، فقال: ﴿ **وَازْدُجِرَ** ﴾ أي: فعلوا ما يوجب الانزجار من دعائهم حتى ترك دعوتهم وعدل عن الدعاء إلى الإيمان إلى الدعاء عليهم، ولو قال: زجروه ما كان

(1) قوله: (بتُّوا القول) مِن البَتِّ – بموحَّدةٍ ومثنّاةٍ – أي: قطعوا القولَ بأنّه سحرٌ، فكيف يستفهمون عنه. الشهاب، حاشية الشهاب على البيضاوي= عنايه القاضي وكفاية الراضي، (50/5).

(2) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، (120/3).

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، (250/11).

(4) الكوراني: غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني (ص: 42).

(5) الزمخشري، الكشاف، (4/ 433).

(6) الرازي، مفاتيح الغيب، (29/ 294).

(7) الكوراني: غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني (96/7)

(8) الزمخشري، الكشاف، (4/ 433).

يفيدُ أنَّه تأذّى منهم؛ لأنَّ في السَّعةِ يقال: آذوني ولكن ما تأذيت، وأما أوذيت فهو كاللازم، لا يقال إلا عند حصولِ الفعل لا قبله"[1].

وقال الكوراني بعدما ذكر القولين: "والأول أوجه وأوفق"[2].

وهذا هو الذي رجحه الرازي معلِّلًا سببَ الترجيح بقوله: "ويترتب عليه قوله تعالى: ﴿ **فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ** ﴾ ترتيبا في غاية الحسنِ؛ لأنَّهم لمّا زجَروه وانزَجَرَ هو عن دعائِهم دعا ربَّه أنّي مغلوبٌ"[3].

وبناءً على ما ترجَّحَ يكونُ الموضعُ مندرجاً تحتَ هذا النوع، وضابطُه الاستئنافُ بالواو، والله أعلم بمراده.

المطلب الثالث: الاستئناف بأداة الاستثناء (إلا)

الاستثناء عند النحويين هو "الإخراج بإلا[4] أو إحدى أخواتها"[5]، والمستثنى إما أن يكون متصلا بما قبله من كلام، أو منقطعاً، قال ابن مالك: "فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل، وإلّا فمنقطع، مقدر الوقوع بعد (لكن) عند البصريين، وبعد (سوى) عند الكوفيّين"[6].

والمستثنى المتصل يجوز فيه الرفع والنصب والجر، فأما النصب فإن المستثنى بإلا يُنصَبُ إذا كان الكلامُ تاماً موجَباً، نحو: "قام القومُ إلا زيداً" و"خرج الناسُ إلا عَمرَاً"، وإن كان الكلامُ منفِيَّاً تامًّاً جاز فيه البَدَلُ والنَّصبُ على الاستثناء، نحو: "ما قام أحد إلا زيداً" و"إلا زيدٌ"، وإن كان الاستثناءُ ناقِصَاً كان على حَسَبِ العوامل، نحو: "ما قام إلا زيدٌ" و"ما ضربتُ إلا زيداً" و"ما مررتُ إلا بزيدٍ"[7].

وهذا النوع من الاستثناء –أعني المتصل– ليسَ له مكان في دراستنا؛ إذ المستثنى المتَّصلُ متعلّقٌ بما قبلَه لفظاً ومعنىً، ومحطُّ نظرِ الباحثِ هو الموصولُ لفظاً المفصولُ معنىً فحسب، وهذا ينطبق على النوع الثاني من الاستثناء وهو المنقطع.

والاستثناء المنقطع يكون منصوبا دائماً[8]، والأصل فيه عدم الإيهام؛ لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، لكن وردت بعض الأمثلة من الاستثناء في القرآن موهمة اتصالها بما قبلها، ومن ذلك ما أورده الزركشي في قوله تعالى: ﴿ **وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ** ﴾ [يونس: 61].

قال الزركشي: "وممّا يَتَعَيَّنُ أَن يَكُونَ مُنقَطِعًا قَولُهُ: ﴿ **وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ** ﴾، مستأنف؛ لأنه لو جُعِلَ متَّصلاً بـ﴿ **يَعْزُبُ** ﴾ لَاختَلَّ المَعنَى؛ إذ يَصِيرُ عَلَى حَدِّ قَولِكَ مَا يَعزُبُ عَن ذِهنِي إِلَّا فِي كِتَابٍ، أي: استدراكه"[9].

وهذه الآية تُعدُّ الأصلَ في مطلبِ الاستثناءِ، وفيما يأتي مثالٌ على الاستئناف بـ (إلا) من خلال ما وقعت عليه من أمثلة أثناء البحث.

قال تعالى: ﴿ **قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ (75) أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الأَقْدَمُونَ (76) فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلاَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ** ﴾ [الشعراء: 75–77].

---

(1) الرازي، مفاتيح الغيب، (29/ 294 – 295).

(2) الكوراني، غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني (ص: 42)

(3) الرازي، مفاتيح الغيب، (29/ 295).

(4) حروف الاستثناء ثمانية , وهي: إلا، وغيرُ، وسِوى، وسُوى، وسَوَاءٌ، وخَلا، وعَدا، وحاشا. الآجرومية (ص: 20)، وانظر: الأبذي، المقدمة الجزولية في النحو (ص: 215).

(5) المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، (ص: 125).

(6) المرادي، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، (5/ 2123)

(7) انظر: ابن آجروم، الآجرومية (ص: 20)

(8) نحو مير: مبادئ قواعد اللغة العربية، (ص: 38).

(9) الزركشي، البرهان في علوم القرآن (51/1).

الإشكال في هذه الآية عند من يرى أنَّ قومَ إبراهيم –عليه السلام– لَم يكونوا يعبدون الله، كيف يستثني إبراهيم –عليه السلام– رب العالمين من معبوداتهم التي ناصبها العداء، مع أن قومه لم يعبدوا الله ابتداءً، وتوجيهه أن يكون الاستثناء منقطعاً عما قبله، أما إذا قيل: إنهم كانوا يعبدون الله ويشركون معه آلهتهم فلا إشكال، ويكون الاستثناء متصلا.

قال ابن جزي في قوله تعالى: ﴿ **إِلاَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ** ﴾ "استثناء منقطع وقيل: متصل لأن في آبائهم من عبد الله تعالى"(1).

وقال مكي: "هو استثناء ليس من الأول أي: لكن رب العالمين، ويجوز أن يكون من الأول، على أن يكونوا قد كانوا يعبدون الله والأصنام، وتقدير الآية: أفرأيتم كل معبود لكم، ولآبائكم فإني منه بريء لا أعبد إلا رب العالمين"(2).

وبناء على القول الأول يكون الموضع منسبكا في حبّاتِ عقدِ الموصول لفظاً المفصولِ معنىً؛ لانقطاع المستثنى عن المستثنى منه، وضابطه الاستئناف، والله أعلم بمراده.

هذه أقسامٌ ثلاثةٌ لضابط الاستئناف بأداة الاستثناء (إلا)، مثلتُ لكل قسم منه بمثال واحد، والله الموفق.

(1) ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، (92/2).

(2) مكي بن أبي طالب، الهداية الى بلوغ النهاية، (5318/8).

المبحث الثاني: ضابط الحذف

لما كان الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً سببُه توهمٌ قد يطرأ على الأفهامِ، كان لِمعرفة مواضعه ودراستها أهميةٌ بَالغةٌ في دفع هذا التوهم، ومن أعظم أسبابِ هذا التَّوهُّمِ حذفُ جزءٍ مِن الجملةِ؛ كحذفِ أحدِ ركنَي الجملةِ[1]، أو حذفِ جوابِ شرطٍ مِن جملةٍ جزائية لا يصحُّ في المعنى أن يكونَ ما قبلَها دليلاً على المحذوف[2]، أو حذف الجملة برُكنَيها، وهذه الصور كلها مندرجةٌ تحتَ ضابطِ الحذف.

والأصلُ في هذا الضّابطِ ما ذكرَه ابنُ عقيلةَ – رحمه الله – في المواضعِ التي زادَها على السُّيوطيّ في الزيادة والإحسان، فقد ذكرَ في الموضعِ الثّالثِ مثالاً على العطفِ على محذوفٍ.

قال ابن عقيلة: "ومن ذلك – أيضاً – قول الله – تعالى شأنه – في قصة داود عليه السلام: ﴿ **قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيراً مِنْ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ** ﴾ [ص: 24] انتهى الكلام، ﴿ **وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ** ﴾ [ص: 24]، أي: تيقَّنَ داودُ أنَّ التَّحاكمَ ما كان إلا امتحاناً له وابتلاءً وإثباتاً للحجة عليه، فاستغفر وأناب"[3].

وخلاصةُ رأيِ ابن عقيلة أنَّ هذا الموضعَ من الموصول لفظاً المفصول معنى، والضّابطُ فيه الحذفُ.

وفي هذا المبحث سأذكر أمثلة على الحذف توضحُ المراد من هذا المبحث وعلاقته بالموصول لفظاً المفصول معنى، وسأقسم المبحث إلى ثلاثة مطالب، أخصص الأول للجمل المعطوفة على محذوف، وأجعل الثاني لحذف الجملة أو بعضها دون أن يبقى دليل على المحذوف مما يكون سببا لوقوع الإيهام، أما المطلب الثالث فسأبين فيه حذف العامل، والله المستعان.

المطلب الأول: العطف على جواب (لمَّا) المحذوف

قال الله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ** ﴾ [يوسف: 15].

يقول الله جل شأنه متحدثا عن إخوة يوسف: ﴿ **فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ** ﴾ وعزموا على ذلك أوحينا إلى يوسفَ في البئرِ تقويةً لقلبه: لتصدقنَّ رؤياك ولَتُخبِرنَّ إخوتك بصنيعهم هذا بعد هذا اليوم ﴿ **وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ** ﴾ بأنَّك يوسف في وقت إخبارك إياهم[4].

(1) حذف الفاعل أو ما ينوب مكانه لا يجوز عند البصريين لأنه عمدة، والعمدة لا يجوز أن يحذف إلا إذا دل دليل عليه كما لو أفاده المعنى المفهوم من الجملة، أما الكوفيون فيجوزون حذف الفاعل. انظر: ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، (232/2).

(2) مثاله قوله تعالى ﴿ كَذَلِكَ الْعَذَابُ وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [القلم: 33]، فإنَّ جوابَ (لو) محذوفٌ لا يدلُّ عليه ما قبلَه، وتقدير الكلام من غير حذف: لو كانوا يعلمون لما اختاروا الأدنى على الأكبر، ولم أفرد لهذا النوع مطلباً أدرس فيه ما جمعته من مواضع؛ لأنني ألفيتها واضحة المعنى بعيدة عن الإيهام،

(3) ابن عقيلة، الزيادة والإحسان، (484/3–485).

(4) انظر: الواحدي، الوجيز، (ص 540).

قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا** ﴾[1].

اختلف المفسرون في بيان جواب (لمَّا) التي صدرت بها الآية على أربعة أقوال[2]:

القول الأول: أن جواب (لمَّا) محذوف، ثم اختلفوا في تقديره فقيل: عرفناه وأوصلنا إليه الطمأنينة، وقيل: فعلوا به ما فعلوا من الأذى، وقيل: جعلوه فيها، وقيل: عظمت فتنتهم، وقيل: حفظناه.

وعلى هذا يكونُ الموضعُ مِن الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً، وضابطُه الحذفُ؛ إذ إنَّ جملةً " **وَأَوْحَيْنَا** " ليسَت متَّصلةَ المعنى بما سَبَقَ، والعطفُ فيها على جوابِ (لما) المحذوف، أو هو من بابِ الاستئنافِ.

قال أبو السعود: "وجواب (لمَّا) محذوف إيذاناً بظهوره وإشعاراً بأن تفصيله مما لا يحويه فلك العبارة، ومجمله فعلوا به من الأذية ما فعلوا..."[3].

القول الثاني: الجواب هو: جملة: ﴿ **قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ** ﴾ في الآية (17)، فيكون في الكلام تقديم وتأخير، واستحسن هذا الوجه أبو حيان[4].

وعليه يكون هذا الموضع أيضا من الموصول لفظاً المفصولِ معنىً، وضابطُه التَّقديمُ والتَّأخيرُ.

القول الثالث: جواب (لمَّا) هو: جملة ﴿ **وَأَوْحَيْنَا** ﴾، والواو: زائدة، وهو رأي الكوفيين[5]، والتقدير: فلما ذهبوا به أوحينا إليه.

القول الرابع: الجواب هو: جملة: ﴿ **وَأَجْمَعُوا** ﴾، والواو: زائدة مؤكدة، ذكر هذا الوجهَ الهمذانيُّ في الفريد[6]، والتقدير: فلما ذهبوا به أجمعوا، وهو ذات القول الثالث، إلا أنه يفترقُ عنه في تعيينِ الجملةِ التي هي جوابُ (لَمَّا)؛ فعلى القولِ الثّالثِ جوابُ (لَمَّا) جملة ﴿ **وَأَوْحَيْنَا** ﴾ والواوُ مقحَمَةٌ، وعلى الرابعِ جوابُ (لَمَّا) جملة ﴿ **وَأَجْمَعُوا** ﴾، والواو أيضا مقحمة.

وعلى هذين القولين لا يكونُ هذا الموضعُ من الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً.

والذي يظهر للباحث بعد النَّظرِ في الأوجهِ المتقدِّمةِ: أنَّ الوجهَ الأوَّلَ هو أرجحُ هذه الأقوالِ؛ لِما يعتري بقيَّةَ الأقوالِ من مطاعنَ لا تَنهَضُ بها أمامَ القولِ الأولِ، فالقول الثاني يعاب عليه البعد بين (لَمَّا) وجوابها، قال أصحاب التفصيلِ معقِّبينَ على هذا القولِ: "وفيه ضعفٌ؛ لبُعدِ الكلامِ بعضِه عن بعضٍ"[7].

وأمّا الوجهان الثالث والرابع فإنهما رأي الكوفيين المبني على أن الواوَ مقحَمَةٌ، أي: زائدةٌ، والقولُ بزيادةِ الحروفِ ممّا وَقَعَ فيه الخلافُ بينَ مدرستَي البصرةِ والكوفة.

وبيانُ هذا الأمر: أن مذهب الكوفيّينَ هو: جواز وقوع الواوِ زائدةً لغير معنى في جواب (لما) و(حتى إذا)، وشاركهم من البصريين في هذا المذهب الأخفشُ، وأبو القاسم بن بَرهان، وتبعهم ابنُ مالك. ونَسَب الرمَّانيُّ[8]، وأبو البركات الأنباري[1] القولَ بهذا الرأي

---

(1) انظر: الملاد، أحمد، الموصول لفظاً المفصول معنًى في سورة يوسف مواضعه وضوابطه وأثره على المعنى، بحث مقبول للنشر في مجلة غزة الإسلامية، ولم يُنشَرْ بعد.

(2) العكبري، إعراب القرآن، (725/2)، أبو حيان، البحر المحيط، (287/5)، المنتجب الهمذاني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، (37/3)، السيوطي، الدر المنثور، (161/4)، الخفاجي، حاشية الشهاب، (161/5)، أبي السعود، إرشاد العقل السليم، (86/3)، الجمل، الفتوحات الإلهية، (439/2).الشوكاني، فتح القدير، (13/3)، الشنقيطي، أضواء البيان، (35/2)،

(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم، (86/3).

(4) أبو حيان، البحر المحيط، (287/5).

(5) ومثله عندهم: ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ [الصافات: 103]، وكذلك: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ [الزمر: 73]، فالواو عندهم تزاد بعد (لمَّا) وبعد (حتى إذا)، وهي عاطفة عند البصريين.

انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، (ص374)، أبا حيان، البحر المحيط، (287/5)، السمين الحلبي، الدر المصون، (161/4).

(6) انظر: المنتجب الهمذاني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، (37/3).

(7) الخطيب وآخرون، التفصيل في إعراب آيات التنزيل، (230/12).

(8) انظر: الرماني، معاني الحروف، (ص 63).

للمبرد وهو من البصريين، ولكنَّ المبرِّدَ قالَ عن مذهبِ القائلينَ بزيادةِ الواوِ لغيرِ معنىً: "وهو أبدَعُ الأقاويلِ؛ أعني: زيادة الواو"[2]، مما يؤكِّدُ أنَّه لَم يَشِذَّ عن مذهبِ البصريّينَ.

واستدل الكوفيُّون على مذهبهم هذا بأدلة من القرآن ولغة العرب، منها: زيادة الواو في ﴿ **وَفُتِحَتْ** ﴾ في قوله تعالى: ﴿ **حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا** ﴾ [الزمر: 73]، وزيادتها في ﴿ **وَنَادَيْنَاهُ** ﴾ في قوله: ﴿ **فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ (103) وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ** ﴾ [الصافات: 103]، وغيرها من الآيات.

كما استدلوا على ذلك من شعرِ العربِ بقول أمرئ القيس:

فلَمَّا أجَزنا ساحةَ الحيِّ وانتَحى بنا بَطنُ خَبتٍ ذي قِفافٍ عَقَنقَل[3]

وغير ذلك من الأدلَّةِ.

أمَّا البصريون فلا يُجيزون وقوع الواو مزيدةً، لأن الحروف عندهم (وضعت للمعاني، فذكرها بدون معنى يقتضي مخالفة الوضع، ويورثُ اللَّبسَ. وأيضًا فإن الحروف وضعت للاختصار نائبة عن الجمل، كالهمزة فإنها نائبة عن (أستَفهِم)، وزيادتها يُنقِصُ المعنى[4].

وتأوَّلَ البصريّونَ أدلَّةَ الكوفيّينَ، وقالو ا: إنَّ الواوَ فيها عاطفةٌ، وإنَّ الجوابَ محذوفٌ مقدَّرٌ، قالَ ابنُ جنّي بعدَ ذكرِهِ لقولِ الكوفيّينَ في إجازةِ أن تكونَ الواوُ زائدةً: "فأمّا أصحابُنا –يعني البصريّينَ– فيَدفعونَ هذا التأويلَ البتَّةَ، ولا يُجيزونَ زيادةَ هذه الواوِ، ويَرونَ أنَّ أجوبة هذه الأشياء محذوفة للعلم بها والاعتياد في مثلها"[5].

وقال أيضا: "وذَهَبَ أصحابُنا إلى أنَّ حذفَ الجوابِ في هذه الأشياءِ أبلغُ في المعنى مِن إظهارِهِ"[6].

وذكر ابن جنّي الجواب عن الآيتين اللتين استشهد بهما الكوفيّونَ وعلى رأسِهم الفرّاء، فقال عن قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ (103) وَنَادَيْنَاهُ** ﴾: "وتأويل ذلك عندنا على معنى: فلما أسلما وتله للجبين، وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا أدرك ثوابنا ونال المنزلة الرفيعة عندنا، وكذلك قوله –عز وجل–: ﴿ **حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا** ﴾ تقديره: صادفوا الثواب الذي وُعِدوه...[7].

وأما البيت الذي استشهدَ به الفرّاءُ، فقد قالَ أبو عبيدةَ: "وانتحى: نسق على (أجزنا) وجواب فلما أجزنا: هصرت بفودي رأسها"[8][1].

---

(1) انظر: الأنباري، الإنصاف، (ص 366).

(2) انظر: المبرد، المقتضب، (80/2).

(3) البيت لامرئ القيس، ديوان امرئ القيس، (ص15)، من معلقته، ورواية شطره الثاني: بنا بطن ذي ركام عقنقل.

وأنشد البيت: الفراء، معاني القرآن، (21/2)، وروايته: "ذي قفاف"، وهو عند: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال، (ص 54)، مثل رواية الفراء، وعند الأزهري، تهذيب اللغة، (148/11)، باب: (جئز) وفيه: ذي حقاف، وفي لسان العرب، لابن منظور، (326/5)، باب (جوز)، وفيه: "ذي قفاف"، قال: ويروى: "ذي حقاف".

قال البطليوسي في الاقتضاب، (217/3): ومعنى (أجزنا): قطعنا وخلفنا، وساحة الحي: فناؤه، و(انتحى) اعترض، والحقف: الكثيب من الرمل يعوج وينثني، وبطنه: ما انخفض وغمض، و(ركامه): ما تراكم منه بعضه فوق بعض، والعقنقل: ما تعقد منه ودخل بعضه في بعض، وانظر: ابن الأنباري، شرح السبع الطوال، (ص 54–55)، التبريزي، شرح القصائد العشر، (ص86).

(4) انظر: العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، (ص 147).

(5) ابن جني، سر صناعة الإعراب، (646/2).

(6) ابن جني، سر صناعة الإعراب، (649/2).

(7) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، (646/2– 647).

(8) الأنباري، شرح القصائد السبع، (ص 55).

وخلاصة القول في هذه المسألةِ – من وجهة نظر الباحث– أنَّ القولَ بالزِّيادةِ في القرآنِ ممّا يَجِبُ أن يُنَزَّهَ عنه كلامُ الرَّبِّ جل شأنه، قال أبو حيان رادا قول من قال بالزيادة: "وهو قول مردودٌ؛ لأنَّه ليسَ في القرآنِ شيءٌ زائدٌ لغيرِ معنىً، قالَ البصريُّونَ: ليسَ في الآية زيادةٌ، لأنَّ جوابَ "لما" محذوفٌ، تقديرُه: "فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الجب عظمت فتنتهم" وقدره بعضهم: "جعلوه فيها" قالَ أبو حيان: وهذا أولى، إذ يدلُّ عليه قوله: وأجمعوا أن يجعلوه"[2].

وبناءً على ما تقدَّمَ فإنَّ الرّاجحَ في هذا الموضعِ – من وجهةِ نظرِ الباحثِ– أنّه مندرجٌ تحتَ بابِ الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً، وضابطُه الحذفُ؛ إذ إنَّ جملةَ ﴿ **وَأَوْحَيْنَا** ﴾ على هذا الوجهِ ليسَت متَّصلةَ المعنى بما سَبَقَ، والعطفُ فيها على جوابِ (لما) المحذوفِ، والله أعلم بمراده.

المطلب الثاني: العطف على جملة محذوفة يفسرها السياق

قال تعالى: ﴿ **وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَداً وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ**﴾ [يوسف:21].

لمّا ذكَرَ الله –جل شأنه– أنَّ نبيَّه يوسفَ عليه السلام بيع بثمنٍ، بيَّنَ –سبحانه– حالَ مشتريه، فقال تعالى:ُ ﴿ **وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لامْرَأَتِهِ** ﴾ وهو العزيزُ صاحبُ ملكِ مصر: ﴿ **أَكْرِمِي مَثْوَاهُ** ﴾ أي: أحسني إليه طول مقامه عندنا وقوله عز وجل: ﴿ **عَسَى أَنْ يَنفَعَنَا** ﴾ أَي: يكفينا – إذا بلغ وفهم الأمور – بعض شؤوننا، ﴿ **أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَداً** ﴾... ﴿ **وَكَذَلِكَ** ﴾ وكما نجَّيناه من القتل والبئر ﴿ **مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ** ﴾، والمقصود بها: أرض مصر حتى بلغ ما بلغ وقوله: ﴿ **وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ** ﴾ أي: فعلنا ذلك تصديقاً لقوله ﴿ **وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ** ﴾ [يوسف: 6]، ﴿ **وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ** ﴾ أي: على ما أرادَ مِن قضائه؛ فلا يغلب غالبٌ على أمره، ولا يُبطل إرادته منازعٌ، ﴿ **وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ** ﴾ أَنَّ قدرة الله غالبةٌ ومشيئته نافذةٌ[3].

قوله تعالى: ﴿ **وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ** ﴾ اختلف المفسرون في واو ﴿ **وَلِنُعَلِّمَهُ** ﴾ على ثلاثة أقوال: **الأول:** أنها مستأنفة وهو رأي الأكثرين[4]، **الثاني:** أنها عاطفة[5]، والثالث أنها مقحمة، أي: زائدة وهو رأي الكوفيين[6].

والذي جعلَ المفسّرينَ يَختلفون في تعيينِ الواوِ سعيُهم في إيجادِ متعلَّقٍ للجارِّ والمجرورِ في قوله: ﴿ **وَلِنُعَلِّمَهُ** ﴾[7]؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ فضلةٌ، والفضلةُ لا بدَّ لها من متعلَّقٍ مِن الجملِ الاسميَّةِ أو الفعليَّةِ، ولا متعلق هاهنا ظاهر، فكان لا مناصَ مِن تقديرِ محذوفٍ، كما هو عند البصريين، أو حذف موجود، كما هو عند الكوفيين، وبيان ذلك فيما يأتي:[8]

ذهبَ جمهرةِ المفسرين إلى أنه لا بد من تقدير متعلق للجار والمجرور، ثم انقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول: رأى أنَّ متعلَّقَ الجارِّ والمجرورِ فعلٌ محذوفٌ بعدَه، أي: (وَلِنُعَلِّمَه فعلنا الإكرام والتمكين)، وعلى هذا تكون الواو استئنافية.

(1) انظر في هذه المسألة إضافة إلى ما سبق: سيبويه، الكتاب، (103/3)، الأخفش، معاني القرآن، (124/1– 125)، ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، (ص252–254)، الأنباري، الإنصاف، (ص366)، ابن يعيش، شرح المفصل، (93/8)، المالقي، رصف المباني، (ص487)، المرادي، الجنى الداني، (ص164)، المزني، الحروف، (ص110)، تحقيق التفسير البسيط، (278/5).

(2) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، (452/4)، أبا حيان، البحر المحيط، (287/5)، عبد الرزاق المهدي، حاشية معالم التنزيل، (221/4).

(3) انظر: الواحدي، الوجيز، (ص 542).

(4) انظر: الواحدي، التفسير البسيط، (61/12)، وابن الجوزي، زاد المسير، (198/4).

(5) نسبه الواحدي إلى بعض المفسرين بقوله: "وقال بعضهم"، انظر المرجع السابق، وأيده مؤلفو التفصيل في إعراب آيات التنزيل، (245/12).

(6) انظر: الواحدي، التفسير البسيط، (61/12).

(7) حرف الجر هو اللام، والمجرور: المصدر المنسبك من (أن) المضمرة وجوبا والفعل المضارع الداخلة عليه، وهذا على رأي البصريين.

(8) انظر: العكبري، إعراب القرآن، (727/2)، الواحدي، التفسير البسيط، (61/12)، وأبو حيان، البحر المحيط، (292/5)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (166/4)، والهمذاني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، (44/3)، الخطيب وآخرون، التفصيل في إعراب آيات التنزيل، (244/12).

قال الواحدي: "ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ (6) وَحِفْظاً** ﴾ [الصافات: 6–7] أي: حفظاً زيناها"[1].

الفريق الثاني: رأى أن المتعلق محذوفٍ دل عليه فعلٌ قبله، أي: وفعلنا ذلك الإكرام والتمكين لنعلمه... والمحذوف معطوف على جملة ﴿ **مَكَّنَّا** ﴾، وعلى هذا القول تكون الواو عاطفة على معنى الكلام المتقدم، قال الزمخشري: "وَلِنُعَلِّمَهُ من تَأْوِيل الأَحادِيث كان ذلك الإنجاء والتمكين لأنّ غرضنا ليس إلا ما تحمد عاقبته من علم وعمل"[2].

وذهب الكوفيون إلى أن المتعلق هو: ﴿ **مَكَّنَّا** ﴾ المذكور في الآية، وتكون الواو زائدة، وهو أضعف هذه الأقوال؛ لضعف القول بالزيادة.

والذي ظَهَرَ للباحثِ بعدَ النَّظرِ في مجموعِ الأقوالِ أنَّ القولَينِ الأوّلينِ يَندرجانِ تحت باب الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً، والضابطُ فيهما الحذفُ، فكلا القولين محتاجٌ إلى تقديرِ جملةٍ لا يستقيمُ المعنى تاما من غيرها، وبتقديرها يضاف معنى جديد للآية، لم يكن لِيُستَجلى ولا لِيدرَك من غير هذا النوع الجليل، وقد أشارَ الإمامُ الطيبيُّ عليه سحائبُ الرضوان إلى معنى لطيف في تفسير هذه الآية، حيثُ قالَ بعدَما قدَّرَ الجملةَ المحذوفةَ: "وهذه الجملةُ معطوفةٌ على قولِه: ﴿ **وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ** ﴾، فَفُهِمَ من الجملة الأولى تمكينه في الأرض، وهو نعمة المُلك، ومن **الثانية:** تعليمه الأحاديث، وهو نعمة العلم"[3]، وهذه المعاني كلُّها جاءت في عبارةٍ موجزةٍ، بعيدة عن التكرار، ولذا كان كلامُ أكثرِ المُفسّرينَ دائراً بينَ هذينِ القولَينِ، معَ إقرارِهم بوجودِ محذوفٍ، وأنه لا بدَّ مِن تقديرٍ، وإنَّما كانَ التَّنازعُ بينَهم في موطنِ تقديرِ هذه الجملةِ، أهي قبلَ الجارِّ والمجرورِ أم بعدَه؟

خلافاً للقولِ الثّالثِ وهو رأيُ الكوفيّينَ؛ فقد جعلُوا تعليمَ تأويلِ الأحاديثِ في الجملةِ الثّانيةِ علةً لتمكينِ اللهِ نبيَّه يوسف عليه السلام في الأرض في الجملةِ الأولى، وعليه فتكونُ الجملتانِ متصلتَينِ لفظاً ومعنىً، أمّا على القولَينِ الأوّلِ والثّاني فيكونُ هذا الموضعُ مِن الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً، وهو الراجحُ مِن وجهةِ نظرِ الباحثِ، والله أعلم بمراده.

المطلب الثالث: حذف العامل

ليس كلُّ معمولٍ حُذِفَ عاملُهُ صالحاً أن يدرجَ تحتَ بابِ الموصول لفظاً المفصولِ معنىً، إنَّما مدارُ البحثِ والدَّرسِ فيما كان موهماً تعلُّقَ المعمول فيما قبلَه مع أنَّ العاملَ الحقيقيَّ محذوفٌ، وفيما يأتي بيانٌ لذلك.

قال تعالى: ﴿ **وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ** ﴾ [هود: 71].

قوله تعالى: ﴿ **وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ** ﴾ اختلف القراء في لفظ ﴿ **يَعْقُوبَ** ﴾، فقرأها بعضهم بالفتحِ، وقرأها الأكثرون بالرفع[4]، ثم تباينَت أقوالُهم في توجيهِ كلِّ قراءةٍ، وفيما يأتي بيانُ أقوالِهم موجزةً مع بيانِ العلائق بينها وبين علم الموصول المفصول:

أما قراءة الرفع فقد ذكر المفسرون لها توجيهين:

الأول: ﴿ **يَعْقُوبَ** ﴾ مرفوعٌ على الابتداء، وخبره شبه الجملةِ متقدّمٌ عليه، قال ابن عطية: "وهو على هذا دخل في البشرى"[5].

وعلى هذا القولِ لا يكونُ الموضعُ مندرجاً تحتَ بابِ الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً؛ لنَسق ﴿ **يَعْقُوبَ** ﴾ على ما قبلَه واشتراكِه معَه في المفعوليَّةِ.

قال الزجاج: "ويجوز أن يكون مرفوعاً بالفعل الذي يعمل في ﴿ **وَمِنْ وَرَاءِ** ﴾، كأنَّه قال وثبت لها من وراء إسحاق يعقوب"[6]، فلا يوقف على إسحاق على هذا المعنى[1].

(1) الواحدي، التفسير البسيط، (61/12).

(2) الزمخشري، الكشاف، (454/2).

(3) الطيبي، فتوح الغيب، (285/8).

(4) قَرَأَ ابنُ عَامِرٍ وَحَمزَةُ وَحَفصٌ بِنَصبِ البَاءِ، والباقون بالرفع. انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (290/2).

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز، (189/3).

(6) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، (3/ 62)

الثاني: ﴿ **يَعْقُوبَ** ﴾ منفصلٌ عما قبله، وارتفاعه بفعل محذوف، والمعنى: "ومن وراء إسحاق يحدث يعقوب، وعلى هذا لا يدخل في البشارة"[2].

وعلى هذا التوجيهِ يكون قوله: ﴿ **وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ** ﴾ منفصلاً عما تقدَّمَه مِن كلامٍ، ويكونُ الموضعُ من الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً، والضابطُ فيه حذفُ العامل؛ إذ الرافعُ لـ ﴿ **يَعْقُوبَ** ﴾ فعلٌ محذوفٌ تقديره: يحدث.

هذا على قراءةِ الرَّفعِ، أمّا على قراءةِ النَّصبِ لـ﴿ **يَعْقُوبَ**﴾ ، فذَكَرَ المفسّرونَ وجوهاً:

الوجه الأول: ﴿ **يَعْقُوبَ** ﴾ معطوفٌ على ﴿ **إِسْحَقَ** ﴾ مجرورٌ مثلُه، وعلامةُ الجرِّ في كليهما الفتحُ نيابةً عن الكسر للعلميَّةِ والعُجمةِ.

وإلى هذا ذهب الكسائي، والأخفش، وأبو حاتم؛ لأنهم يجيزون التفريقَ بينَ المجرورِ، وبينَ ما يشركه، فيفرّقونَ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ عليه[3]، ورُدَّ هذا القولُ للفَصلِ بينَ المعطوفِ وبينَ ما عُطِفَ عليه بالظَّرفِ.

وعلى هذا التوجيه لا يكونُ الموضعُ مِن الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً؛ لاتّصالِ الكلامِ لفظاً ومعنى.

الوجه الثاني: ﴿ **يَعْقُوبَ** ﴾ معمول لفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه ما تقدَّمَه مِن كلامٍ يدلُّ عليه، وتقديره: ووهبناها من وراء إسحاق يعقوب[4]، فتقف على إسحاق على هذا التقدير[5].

وعلى هذا التوجيه يكون الموضع مندرجاً تحت أفراد هذا العلم؛ لإيهام أن يكون ﴿ **يَعْقُوبَ** ﴾ معمولاً للفعلِ المذكورِ ﴿**فَبَشَّرْنَاهَا** ﴾.

وخلاصةُ القولِ في الآيةِ أنَّ فيها قراءتَينِ، ولكلِّ قراءةٍ توجيهٌ على الوصلِ، وآخرُ على الفصلِ، فعلى كلا القراءتين يكونُ الموضعُ مِن الموصولِ المفصولِ على توجيهٍ، ويكون ضابطُه حذفَ العامل، ولا يكون من أفرادِ هذا العلمِ على كلا القراءتين من توجيهٍ آخر، ومذهبُ سيبويه والفراءِ أنَّ يعقوبَ في موضعِ نصب، على معنى: ومن وراء إسحاق وهبنا له يعقوب. ولا يُجيزونَ التَّفريقَ بينَ المجرورِ وحرفِ العطفِ[6]، والله أعلم بمراده.

المبحث الثالث: الالتفات في القول والفعل والضمير

الالتفات من أجَلِّ علوم البلاغة منزلة، وأشرفها مكانة، وهو أمير جنودها، والواسطة في قلائدها وعقودها، وسُمِّيَ بذلك أخذاً له من التفات الإنسان يميناً وشمالاً، فتارةً يقبل بوجهه وتارةً أيمن منه، وتارةً أشأَمَ منه، وهكذا حال الالتفات، فإن المتحدث ينتقل في الكلام من صيغة إلى صيغة، ومن خطاب إلى غيبة، ومن غيبة إلى خطاب إلى غير ذلك من أنواع الالتفات.

ومعناه في مصطلح علماء البلاغة، هو العدولُ من أسلوبٍ في الكلام إلى أسلوبٍ آخرَ مخالفٍ للأوّلِ، وهذا أحسنُ من قولنا: هو العدولُ من غيبةٍ إلى خطابٍ، ومن خطابٍ إلى غَيبةٍ؛ لأنَّ الأولَ يعمُّ سائرَ الالتفاتاتِ كلِّها، والحدُّ الثاني إنّما هو مقصورٌ على الغَيبةِ والخطابِ لا غير، ولا شكَّ أنَّ الالتفاتَ قد يكونُ من الماضي إلى المضارعِ، وقد يكون على عكسِ ذلك، فلهذا كانَ الحدُّ الأوّلُ هو أقوى دونَ غيرِه.

ولعلماءِ البلاغةِ في بيانِ وجهِ تسميةِ الالتفاتِ في الكلامِ بهذا الاسمِ أقوالٌ، أهمُّها ما ذكرَه ابنُ الأثيرِ – وهو المعوَّلُ عليه– وحاصلُه: أنَّ الالتفاتَ لا يَختَصُّ بضابطٍ يجمَعُه، ولكنَّه يكونُ على حسبِ مواقعِه في البلاغةِ، ومواردِه في الخطابِ، ومآلُ كلامِه

(1) انظر: مكي بن أبي طالب، الهداية الى بلوغ النهاية، (3433/5).

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز، (189/3).

(3) انظر: مكي بن أبي طالب، الهداية الى بلوغ النهاية، (3434/5).

(4) انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، (141/3).

(5) انظر: مكي بن أبي طالب، الهداية الى بلوغ النهاية، (3434/5).

(6) انظر: مكي بن أبي طالب، الهداية الى بلوغ النهاية، (3434/5).

إلى أن الناظر إنما يُعرَفُ حسنُ مواقعِ الالتفاتِ إذا نُظِرَ فى كلِّ موضعٍ يكونُ فيه الالتفاتُ، فيعرف قدرَ بلاغتِه، بالإضافةِ إلى ذلك الموقعِ بعينِه، فأما أن يكون مضبوطاً بضابطٍ واحدٍ فلا وجهَ له، هذا ملخَّصُ كلامِه بعدَ حذفِ أكثرِ فضلاتِه[1].

وهذا الوجهُ في سببِ تسميةِ الالتفاتِ بهذا الاسمِ هو الذي جرَّأَ الباحثَ أن يُدخِلَ في هذا النَّوعِ من علومِ البلاغةِ أمراً حادثاً عليه؛ وذلك لأنَّ الالتفاتَ عندَ ابنِ الأثيرِ غيرُ ممكنٍ جمعُه بضابطٍ واحدٍ، ومردُّ معرفتِه منوطٌ بسلامةِ ذوقِ القارئ ودقَّةِ ملاحظة الناظر؛ إذ الالتفاتُ يكونُ على حسبِ مواقعِه في البلاغةِ، وموارِده في الخطاب، وهذا مختلفٌ باختلافِ القارئِ أو النّاظرِ في الكلامِ.

وإذا كان كذلك فإنَّ في الموصول لفظاً المفصول معنى علاقةً حميمةً ببابِ الالتفاتِ، وتراه مكسُوّاً بأبهى صورِه وأجملِ حُلَلِه في هذا المبحث، ومظاهرُه متجليةٌ في الانتقالِ في الحديثِ من قائلٍ لآخرَ، ومن مخاطَبٍ لغيرِه، ومن فاعلٍ لفاعلٍ آخرَ، أو تجد الالتفات في توزيعِ الضمائر، فبعد أن يكون قد استأثر بفكرِ القارئِ أسلوب ما، يأتي الخطابُ الرَّبانيُّ لينبهَه إلى حادثةٍ أخرى، أو معلومةٍ جديدةٍ، وقد يترتَّبُ على هذا الالتفاتِ تقريرٌ ربانيٌّ، أو حكمٌ شرعيٌّ، أو لفتُ نظرٍ إلى واقعٍ مُعاشٍ يمكنُ ربطُه بهذا الحدثِ أو هذه القصَّةِ، وسيأتي ذلك كله مُجَلًّى –بحول الله– في هذا المبحث.

وقد أطلت النَّظرَ كثيراً بحثاً عن ضابطٍ يجمعُ تحتَه اختلافَ القائلِ والفاعلِ والمخاطَبِ واختلافَ عودِ الضَّميرِ، حتى بدا لي الالتفاتُ، ثمَّ استوقفني تعريفُ الالتفاتِ عند كثيرٍ من علماءِ البلاغةِ، وحصرُ بعضِهم إيّاه في الانتقالِ من الخطابِ إلى الغَيبةِ ومن الغَيبةِ إلى الخطاب، فكان هذا مانعاً لي مِن ضمِّ هذه الأنواع الأربعةِ تحتَ الالتفات.

ثم يسَّرَ اللهُ لي الوقوفَ على الكلامِ النَّفيسِ المُتقدِّمِ لابنِ الأثيرِ، حيثُ وسَّعَ فيه دائرةَ الالتفاتِ، فجعَله "العدول من أسلوبٍ في الكلامِ إلى أسلوبٍ آخرَ مخالفٍ للأوّلِ"، فلَم يَعُدَّ الالتفاتَ مقتصراً على التَّنقُّلِ بينَ الغَيبةِ والخطابِ، ثمَّ بَيَّنَ ابن الأثير أنَّ الالتفاتَ لا يَختَصُّ بضابطٍ يَجمعُه، ولكنَّه يَكونُ على حسبِ مواقعِه في البلاغةِ، فسوَّغَ لي كلامُ ابنِ الأثيرِ هذا أن أجعَلَ الالتفاتَ مظلةً تجمَعُ تحتَها هذه الضوابطَ بجامعِ الالتفاتِ فيها؛ فالالتفاتُ في القولِ فيه انتقالٌ في الكلام من قائل لآخر، والالتفاتُ في الخطابِ فيه انتقالٌ من مخاطَبٍ لآخرَ، أمّا الالتفاتُ في الفعلِ وفي عودِ الضَّميرِ ففيه انتقالٌ في الحديث من مذكور في الكلام إلى كلام يفهمُ مِن السِّياقِ[2].

فلأجل ما تقدَّمَ جاء هذا المبحث مُعَنوَناً بالالتفاتِ في القولِ والفعل والضمير، وعَنَيتُ بالقولِ اختلافَ القائلِ، واختلافَ المخاطَبِ، وبالفعلِ اختلافَ الفاعلِ، وبالضميرِ اختلافَ عودِ الضَّميرِ، وسأُفرِدُ لكلٍّ مِن هذه العناوينِ مطلبًا، أَعرضُ فيه ما يتضح به المقام، واللهُ الموفِّق.

المطلب الأول: الالتفات في القول

هذا هو النَّوعُ الأولُ مِن الالتفاتِ بالمعنى المصطلَحِ عليه هاهنا، والمقصودُ به الاختلافُ في القولِ، سواءٌ أكانَ باعتبارِ القائلِ، أم باعتبارِ المخاطَبِ، وتاليًا تفصيل ذَينِكَ الأمرين:

وفي هذا المطلب سأُفرِدُ مثالًا لاختلافِ القائلِ، وآخرَ لاختلافِ المخاطَبِ، والله المستعان.

أولا: اختلاف القائل

الأصلُ في هذا النَّوعِ من الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً موضعا يوسف والنمل [3]، وكلاهما ذكرَهما المحاسبيُّ والزَّركشيُّ والسُّيوطيُّ وابنُ عقيلة، وبيانُه: أن يختلف القائل في جملةٍ ما عن قائل الجملة التي أعقبتها مع إيهام أن يكون القائل واحداً في كلا الجملتين، وتاليًا مثال ذلك:

(1) انظر: تفصيل هذا الكلام في: العلوي، المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن علي الحسيني العلويّ الطالبي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، (71/2).

(2) انظر: ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي، ط2، دار النهضة، القاهرة، مصر، (136/2–137).

(3) موضع سورة يوسف الآية: 51 – 52، وموضع سورة النمل الآية: 34، وليس هذا مكان بحثهما.

قال **تعالى:** ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ** ﴾ [الأعراف: 172].

هذه الآيةُ مِن مشكلِ آيِ القرآنِ، وفيها كلامٌ للعلماءِ طالَت ذيولُه، ومتعلَّقُ البحثِ منها بدراستِنا قولُه تعالى: ﴿ **شَهِدْنَا** ﴾، وقد اختلَفَ المفسِّرونَ في هذه الجملةِ، أهي من تتمَّةِ قولِ بني آدمَ، أم هي من كلامِ غيرِهم، وفيما يأتي بيانُ القولَينِ موجزَين:

القول الأول: قائل الشهادة هو الله –سبحانه– والملائكة، قال ابنُ عبّاسٍ في رواية عطاء: قالَت الملائكة: شهدنا على إقراركم، وقال السدي: هذا خبرٌ مِن اللهِ تعالى عن نفسه وملائكته أنهم شهدوا على إقرار بني آدم[1].

وقد أشار الواحِديُّ إلى أنه يحسن –على هذين القولين– الوقف على قوله: ﴿ **بَلَى** ﴾؛ لأن كلام الذرية قد انقطع[2].

وعلى هذا القول يكون الموضعُ من الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً؛ لاختلاف قائل ﴿ **بَلَى** ﴾ عن قائل ﴿ **شَهِدْنَا** ﴾.

القول الثاني: ﴿ **شَهِدْنَا** ﴾ من تتمة كلام بني آدم، والكلام كلُّه متصلٌ، نقل هذا القول الواحدي عن بعض المفسرين ومفاده أن قوله: ﴿ **شَهِدْنَا** ﴾ من كلام الذرية، والمعنى: شهدنا على أنفسنا بهذا الإقرار، وهو معنى قول مقاتل، ثم قال الواحدي: "وعلى هذا لا يحسن الوقف على ﴿ **بَلَى** ﴾ ولا يتعلق ﴿ **أَنْ تَقُولُوا** ﴾ بشهدنا، وإنما يتعلق بقوله: ﴿ **وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ** ﴾"[3].

وعلى هذا القول لا يكون الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى؛ لوقوع الكلام جميعه مقولاً لقول بني آدم، والله أعلم بمراده.

ثانيًا: اختلاف المخاطب

المقصودُ باختلافِ المخاطَبِ التفاتُ المتكلِّمِ أثناءَ الكلامِ من مُخاطَبٍ إلى مخاطَبٍ آخرَ، مع إيهامِ أن يكونَ الخطابُ للأوّلِ، أمّا معَ عدمِ الإيهامِ فلا محلَّ له في هذه الدراسة، وهذا النَّوعُ مِن الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً يعدُّ قليل الورودِ بالمقارنةِ معَ غيرِه من أنواعِ هذا العلم، وفيما يأتي مثالٌ يوضح المقصود:

قال تعالى: ﴿ **قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الأَرْضِ فَلا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ** ﴾ [المائدة: 26].

قوله: ﴿ **فَلا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ** ﴾.

محل البحث ومحط العناية هو المخاطب بهذه الجملة، وللمفسرين فيه قولان:

القول الأول: الخطاب لِنبي الله موسى عليه السلام، فيكون هو المنهيَّ عن الأسى عليهم، ويكون الفاسقون قومَه، قال ابن عباس: "يريد لا تحزن على القوم الذين عصوك وعصوني"[4]، وقال مقاتل: إنهم قالوا لموسى: ما صنعت بنا؟، وندم موسى على ما دعا عليهم، فأوحى الله إليه: ﴿ **فَلا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ** ﴾[5].

وعلى هذا القول لا يكون الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنى؛ إذ الآية كلها خطاب من الله لموسى عليه السلام.

القول الثاني: الخطاب في صدر الآية لموسى عليه السلام، ثم انتقلَ الخطابُ لنبيّنا محمَّدٍ عليه السلام،

قال الزَّجاج: "وجائزٌ أن يكونَ خطابًا لمحمَّدٍ – صلى الله عليه وسلم – أي: لا تحزَن على قومٍ لَم يزَل شأنُهم المعاصيَ ومخالفةَ الرَّسلِ"[6]، فيكونُ الحديثُ فيه التفاتٌ، فبعدَ أن كانَ الحديثُ مخاطَباً به موسى عليه السلام، انتقَلَ الخطابُ إلى النَّبيِّ محمَّدٍ صلى

(1) أخرجه الطبري بسَندٍ جيد، انظر: الطبري، جامع البيان، (118/9)، والثعلبي، الكشف والبيان، (49/6 ب)، الواحدي، الوسيط، (268/2)، والبغوي، معالم التنزيل، (300/3).

(2) انظر: الواحدي، التفسير البسيط (451/9).

(3) الواحدي، التفسير البسيط، (453/9)

(4) ابن عباس: تنوير المقباس، (ص 176)، وانظر: الطبري: جامع البيان، 6/ 186، والواحدي، التفسير البسيط (7/ 334)

(5) الواحدي: التفسير البسيط، (7/ 334)، وانظر: تفسير مقاتل، (467/1– 468).

(6) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2/ 166، وانظر: الواحدي: التفسير البسيط (7/ 334)، وابن الجوزي: زاد المسير، 2/ 231.

الله عليه وسلم ناهياً مقامَه الشَّريفَ أن يأسى على قومِه الذين خرجوا عن طاعتِه، واتبعوا هدياً غير هديه، "وفي ذلك تسلية للنبيّ صلى الله عليه وسلم فيما يفعلونه معه، وتذكير له بالنعمة على قومه بالتوفيق، وترغيب لمن أطاع منهم، وترهيب لمن عصى"[1].

وعلى هذا القولِ يكونُ الموضعُ مِن الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً؛ لاختلافِ المخاطَبِ في بَدءِ الآيةِ عن ختمِها، والله أعلم بمراده.

وخلاصة هذا المطلب: أنَّ الالتفات كما يكون في القول فإنه يكون في الخطاب، إلا أن صوره في اختلاف المخاطب أقل منها في اختلاف القائل القول، والله الموفق.

المطلب الثاني: الالتفات في الفعل

القصد من إيراد هذا المطلب في هذه الدراسة بيان مواضع الموصول لفظاً المفصول معنى مما كان مرده إلى الاختلاف في الفاعل، ومعناه أن يأتي في الجملة فعلٌ فاعلُهُ مضمرٌ، يتقدمه فعلٌ فاعله مباينٌ لهذا الضمير مما يوقع القارئَ في وهم أن يكونَ الفاعلُ للفعلينِ واحداً.

ومثاله قول الله جل شأنه: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ** ﴾ [محمد: 25].

فقد اختلف المفسرون في تعيين الفاعل في قوله تعالى: ﴿ **وَأَمْلَى لَهُمْ** ﴾، فقيل: هو الشيطان، فيكون الشيطان سول وأملى لهؤلاء، وقيل: الإملاء إنما هو من الله وليس من الشيطان، وعلى هذا الوجه من التفسير يكون الفاعل المضمر في قوله: ﴿ **وَأَمْلَى** ﴾ غير الفاعل في قوله: ﴿ **الشَّيْطَانُ سَوَّلَ** ﴾، وهذا هو المراد باختلاف الفاعل.

قال القرطبي: "﴿ **الشَّيْطَانُ سَوَّلَ** ﴾ أَي زَيَّنَ لَهُم خَطَايَاهُم، قَالَهُ الحَسَنُ، ﴿ **وَأَمْلَى لَهُمْ** ﴾ أَي مَدَّ لَهُمُ الشَّيطَانُ فِي الأَمَلِ وَوَعَدَهُم طُولَ العُمُرِ، عَنِ الحَسَنِ أَيضًا، وَقَالَ: إِنَّ الَّذِي أَملَى لَهُم فِي الأَمَلِ وَمَدَّ فِي آجَالِهِم هُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَهُ الفَرَّاءُ وَالمُفَضَّلُ، وَقَالَ الكَلبِيُّ وَمُقَاتِلٌ: إِنَّ مَعنىَ ﴿ **وَأَمْلَى لَهُمْ** ﴾ أَمهَلَهُم، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى أَملَى لَهُم بِالإِمهَالِ فِي عَذَابِهِم"[2].

ولعل مما يؤيد القول باختلاف الفاعل في هذه الآية ورودَ قراءتين في ﴿ **وَأَمْلَى** ﴾ غير القراءة التي تقدمت[3]، وكلتاهما إسناد الفعل فيهما إلى الله سبحانه، فعلى القول بأن فاعل ﴿ **وَأَمْلَى** ﴾ هو الله تكون القراءات الثلاث متفقةً في المعنى، والمعنى عند من سَكَّنُوا اليَاءَ عَلَى وَجهِ الخَبَرِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَن نَفسِهِ أَنَّهُ يَفعَلُ ذَلِكَ بِهِم، كَأَنَّهُ قَالَ: وَأَنَا أُملِي لَهُم. وَاختَارَهُ أَبُو حَاتِمٍ، قَالَ: لِأَنَّ فتح الهمزة يوهم أن الشيطان يُملِي لَهُم، وَلَيسَ كَذَلِكَ، فَلِهَذَا عَدَلَ إِلَى الضَّمِّ. قَالَ المَهدَوِيُّ: وَمَن قَرَأَ" وَأَملَى لَهُم" فَالفَاعِلُ اسمُ اللَّهِ تَعَالَى. وَقِيلَ الشَّيطَانُ. وَاختَارَ أَبُو عُبَيدٍ قِرَاءَةَ العَامَّةِ، قَالَ: لِأَنَّ المَعنَى مَعلُومٌ، لِقَولِهِ: ﴿ **لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ** ﴾ [الفتح: 9]، رَدَّ التَّسبِيحَ عَلَى اسمِ اللَّهِ، وَالتَّوقِيرَ وَالتَّعزِيرَ على اسم الرسول صلى الله عليه وسلم[4].

هذه الآية مثال يوضح المراد من اختلاف الفاعل، أو ما أسميته الالتفات في الفعل، والله أعلم بمراده.

المطلب الثالث: الالتفات في الضمير

يعدُّ اختلافُ مرجع الضمير بين الجمل من أكثر مواضع الموصول لفظاً المفصول معنى؛ لكثرة وروده في القرآن الكريم، والضمير قد يعود إلى أقرب مذكور وهو الأكثر، وقد يمنع منه المعنى المستخلص من عموم سياق النص وسباقه كما في قوله سبحانه: ﴿ **قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ** ﴾ [يوسف: 17]، فإن ضمير المفعول في قوله: ﴿ **فَأَكَلَهُ** ﴾

(1) القاسمي: محاسن التأويل، (4/ 103)

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (16/ 249).

(3) اختَلَفُ القراء في قوله تعالى: {وَأَملَى لَهُم}، فَقَرَأَ البَصرِيَّانِ بِضَمِّ الهَمزَةِ وَكَسرِ اللَّامِ، وَفَتَحَ اليَاءَ أَبُو عَمرٍو على البناء لما لم يسمَّ فاعله، وَأَسكَنَهَا يَعقُوبُ على أن الفعل مضارع، وَقَرَأَ باقي العشرة بِفَتحِ الهَمزَةِ وَاللَّامِ وَقَلبِ اليَاءِ أَلِفًا على البناء للماضي المعلوم. انظر: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، (2/ 374).

(4) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (16/249 – 250).

لو أرجعناه إلى أقرب مذكور في الآية لكان مأكول الذئب هو المتاع، ولذا وجب إرجاع الضمير إلى غير المتاع، مع أنه هو الأقرب في الذكر، واختلاف عود الضمير هذا لا يتعلق بدراستنا؛ لأن المعنى مفهوم من السياق، من غير إيهام أو إبهام، إنما مدار البحث في هذا الموطن اختلافُ الضمير الموهمُ خلافَ المراد.

وممَّن نبَّه إلى عدِّ هذا الباب من الموصول لفظاً المفصولِ معنىً الزَّركشيُّ في تبنّيه له في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنْ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ** ﴾ [الأعراف: 201]، حيث قال رحمه الله: "فهذه صفة لأتقياء المؤمنين، ثم قال: ﴿ **يَمُدُّونَهُمْ فِي الغَيِّ** ﴾، فَهَذَا يَرجِعُ إِلَى كُفَّارِ مَكَّةَ تَمُدُّهُم إِخوَانُهُم مِنَ الشَّيَاطِينِ فِي الغَيِّ"[1].

وفيما يأتي دراسة لمثال يوضح المراد من ذلك:

قال تعالى: ﴿ **وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتْ الأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ** ﴾ [يوسف: 23].

قوله تعالى:ُ ٱ **إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ** ً : اختلف المفسرون في المراد بـ﴿ **رَبِّي** ﴾ هاهنا على قولين: أهو الله جل شأنه، أم هو سيده الذي كان يعيش في بيته، وفيما يأتي بيان ذلك:

القول الأول: أراد سيده العزيز، قال البغوي: "إِنَّهُ رَبِّي، يُرِيدُ أَنَّ زَوجَكِ قِطفِيرَ سَيِّدِي أَحسَنَ مَثوايَ، أَي: أَكرَمَ مَنزِلِي، هَذَا قَولُ أَكثَرِ المُفَسِّرِينَ"[2].

وعلى هذا القول يكون الموضعُ من الموصولِ لفظاً المفصول معنىً؛ وتكون الهاء في ﴿ **إِنَّهُ** ﴾ ضمير الشأن، والضابط في هذا الموضع اختلاف عود الضمير.

القول الثاني: أراد الله جل شأنه، قال أبو إسحاق الزجاج: "ويجوز أن يكون المعنى: إن الله ربي أحسن مثواي، أي تولاني في طول مقامي، فلا أرتكب ما قد نهى عنه وحرمه"[3]، وقال البغوي: "وَقِيلَ: الهَاءُ رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يُرِيدُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَبِّي أَحسَنَ مَثوَايَ، أَي آوَانِي وَمِن بَلَاءِ الجُبِّ عَافَانِي"[4]، وقد رجح هذا القول أبو حيان[5].

وعلى هذا القول لا يكون الموضع من الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً؛ لأنَّ الضميرَ عائدٌ إلى أقربِ مذكورٍ، وهو لفظُ الجلالةِ في قوله ﴿ **قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ** ﴾.

والذي يظهر للباحث أنه أراد العزيز، والمعنى: إنه ربي أي سيدي[6] أحسن مثواي فلا أخونه، يعني زوجها، قاله مجاهد[7] وابن إسحاق[8] والكلبي[9] والسدي[10] وأكثر المفسرين[1]، وعلى هذا يكون المعنى: "إن الذي اشتراني هو سيدي أنعم علي بإكرامي، فلا أخونه في حرمه، إن فعلت ذلك كنت ظالمًا"[2].

---

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (3/ 294).

(2) البغوي، معالم التنزيل، (483/2).

(3) نقله عنه الماوردي، النكت والعيون، (23/3)، والواحدي، التفسير البسيط، (71/12)، وفي معاني القرآن خلاف ذلك؛ لأنه قال: "أي إن العزيز ربي". الزجاج، معاني القرآن، (101/3)، ولعله توضيح من أحد النساخ.

(4) البغوي، معالم التنزيل، (483/2).

(5) انظر: أبا حيان، البحر المحيط، (257/6).

(6) "وتعقب بأن فيه إطلاق الرب على غيره تعالى فإن أريد به الرب بمعنى الخالق فهو باطل لأنه يمكن أن يطلق نبي كريم على مخلوق ذلك، وإذا أريد به السيد فهو عليه السلام في الحقيقة مملوك له" الألوسي، روح المعاني، (404/6).

(7) انظر: الطبري، جامع البيان، (183/12)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (165/9)، ابن عطية، المحرر الوجيز، (475/7).

(8) انظر: الطبري، جامع البيان، (183/12)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (165/9)، ابن عطية، المحرر الوجيز، (475/7).

(9) انظر: ابن عباس، تفسير ابن عباس، ص148.

(10) انظر: الطبري، جامع البيان، (683/12)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (165/9)، ابن عطية، المحرر الوجيز، (475/7).

وقد رد هذا الوجهَ أبو حيان بعدَ ما ذكره، قائلاً: "ويَبعُدُ جدًّا، إذ لا يُطلِقُ نبيٌّ كريمٌ على مخلوقٍ أنَّه ربُّه، ولا بمعنى السيِّدِ، لأنَّه لم يكن في الحقيقةِ مملوكاً له"[3].

والجواب عن ذلك عند الفخر الرازي حيث ذكر "أَنَّهُ عَلَيهِ السَّلَامُ أَجرَى هَذَا الكَلَامَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ وَعَلَى وَفقِ مَا كَانُوا يَعتَقِدُونَ فِيهِ مِن كَونِهِ عَبدًا لَهُ وَأَيضًا أَنَّهُ رَبَّاهُ وَأَنعَمَ عَلَيهِ بِالوُجُوهِ الكَثِيرَةِ فَعَنَى بِكَونِهِ رَبًّا لَهُ كَونَهُ مُرَبِّيًا لَهُ، وَهَذَا مِن بَابِ المَعَارِيضِ الحَسَنَةِ"[4].

ويظهر أثر هذا الترجيح بما يترتب عليه من فوائد، ومنها:

الأولى: أن السيد والمالك يجوز أن يسمى (ربّا).

الثانية: أنه يجوز ترك القبيح لقبحه، ورعاية حق غيره، وخشية العار، أو الفقر، أو الخوف، ونحو ذلك. ولا يقال: التشريك غير مفيد في كونه تاركا للقبيح، وأنه لا يثاب عليه.

الثالثة: تدل أيضا على لزوم حسن المكافأة بالجميل، وأن من أخلّ بالمكافأة عليه، كان ظالما[5].

الرابعة: الضمير –على هذا القول– هو ضمير الشأن، "وفائدةُ تصديرِ الجملة به الإيذان بفَخامة مضمونِها مع ما فيه من زيادة تقريرِه في الذهن فإنَّ الضميرَ لا يُفهمُ منه من أولِ الأمرِ إلا شأنٌ مبهمٌ لهُ خطرٌ فيبقى الذهنُ مترقّباً لما يعقُبه فيتمكنُ عندَ ورودِه لَهُ فضلُ تمكُّنٍ فكأنه قيل إن الشأنَ الخطيرَ هذا وهو ربي أي سيدي العزيزُ أحسنَ مثواي أي أحسن تعهّدي حيث أمرك بإكرامي فكيف يمكن أن أُسيء إليه بالخيانة في حَرَمه وفيه إرشادٌ لها إلى رعاية حقِّ العزيزِ بألطف وجهٍ"[6]، قال القاضي أبو محمد: "وإذا حفظ الآدمي لإحسانه فهو عمل زاك، وأحرى أن يحفظ ربه"[7].

الخامسة: من الآثار المترتبة على القول بترجيح كون هذا الموضع من الموصول لفظاً المفصول معنىً بيانُ حقوقٍ ثلاثةٍ يجب على العبد مراعاتها، وهي: حق الله، وحق المُنعِم، وحق النفس؛ فقوله –عليه السلام–: ﴿ **مَعَاذَ اللَّهِ** ﴾ بيان لحق الله، وقوله: ﴿ **إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ** ﴾ بيان لحق سيده عليه، وقوله: ﴿ **إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ** ﴾ بيان لحق النفس، وهذه المعاني لا تظهر على القول بأن الرب هاهنا هو الله؛ لأن الجملتين الأولى والثانية سيكون الحديث فيهما عن الله فحسب.

قال الرازي: "هَذَا التَّرتِيبُ فِي غَايَةِ الحُسنِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الِانقِيَادَ لِأَمرِ اللَّه تَعَالَى وَتَكلِيفِهِ أَهَمُّ الأَشيَاءِ لِكَثرَةِ إِنعَامِهِ وَأَلطَافِهِ فِي حَقِّ العَبدِ فَقَولُهُ: مَعاذَ اللَّهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ حَقَّ اللَّه تَعَالَى يَمنَعُ عَن هَذَا العَمَلِ، وَأَيضًا حُقُوقُ الخَلقِ وَاجِبَةُ الرِّعَايَةِ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا الرَّجُلُ قَد أَنعَمَ فِي حَقِّي يَقبُحُ مُقَابَلَةُ إِنعَامِهِ وَإِحسَانِهِ بِالإِسَاءَةِ، وَأَيضًا صَونُ النَّفسِ عَنِ الضَّرَرِ وَاجِبٌ، وَهَذِهِ اللَّذَّةُ لَذَّةٌ قَلِيلَةٌ يَتبَعُهَا خِزيٌ فِي الدُّنيَا، وَعَذَابٌ شَدِيدٌ فِي الآخِرَةِ، وَاللَّذَّةُ القَلِيلَةُ إِذَا لَزِمَهَا ضَرَرٌ شَدِيدٌ، فَالعَقلُ يَقتَضِي تَركَهَا وَالِاحتِرَازَ عَنهَا، فَقَولُهُ: إِنَّهُ لَا يُفلِحُ الظَّالِمُونَ إِشَارَةٌ إِلَيهِ، فَثَبَتَ أَنَّ هَذِهِ الجَوَابَاتِ الثَّلَاثَةَ مُرَتَّبَةٌ عَلَى أَحسَنِ وُجُوهِ الترتيب"[8].

وبناء على ما تقدم يكون الموضع من الموصول لفظا المفصول معنى؛ وتكون الهاء في ﴿ **إِنَّهُ** ﴾ ضمير الشأن، والضابط في هذا الموضع اختلاف عود الضمير، والله أعلم بمراده.

---

(1) انظر: الماوردي، النكت والعيون، (23/3)، الواحدي، التفسير البسيط، (71/12)، الثعلبي، الكشف والبيان، (72/7 أ)، البغوي، معالم التنزيل، (228/4)، الزمخشري، الكشاف، (4/2)، ابن الجوزي، زاد المسير، (203/4، البيضاوي، أنوار التنزيل، (160/3).

(2) الواحدي، التفسير البسيط، (71/12).

(3) أبو حيان، البحر المحيط، (257/6).

(4) الرازي، مفاتيح الغيب، (438/18).

(5) انظر الفوائد الثلاثة الأولى: القاسمي، محاسن التأويل، (166/6.

(6) أبا السعود، إرشاد العقل السليم، (265/4).

(7) ابن عطية، المحرر الوجيز، (233/3).

(8) الرازي، مفاتيح الغيب، (439/18).

وخلاصة القول أن الموصول لفظًا المفصول معنًى يمكن إرجاعه إلى ثلاثة ضوابط، وهي: الاستئناف، والحذف، والالتفات، يبقى ضابطا الاعتراض، والتقديم والتأخير، وقد ذكرتهما الباحثة خلود العبدلي، وبعد تأملي في أمثلتهما وجدتها لا تنهض لتكون متكأً يعتمد عليه للاستنباط، ولعل الله ييسر أن أبين ذلك في بحث مستقل، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين.

الخاتمة

أحمدُ اللهَ وأُصَلّي على أنبيائه ورسله، وبعدُ:

فإنني أسَطِّرُ خاتمةَ هذا البحث في أهم ما وصلت إليه من نتائج:

- أولُ من حاول التأصيلَ لهذا النوع الجليل من أنواع علوم القرآن الباحثة خلود العبدلي، وتأصيلها لم يكن دقيقاً؛ لأنَّ استقراءها لم يكن شاملاً لجميع مواضعِ القرآن الكريم.
- ضوابط الموصول لفظاً المفصول معنىً في القرآن الكريم يمكن حصرها في الاستئناف، والحذف، والالتفات في القول والفعل والضمير.
- أصحاب القول بضابطية الاعتراض مُعتمَدُهم فهمٌ خاطئٌ لكلام بعض المفسرين، وليس عندهم موضعٌ واحدٌ في جميع القرآن الكريم يصلحُ مثالاً على دعواهم ولا ينازعون فيه.
- القول باعتبار التقديم والتأخير ضابطاً مبنيٌّ على آراءِ بعضِ المفسرين للآيات محلِّ النزاع، وقولهم في جميع هذه المواضع لا يسلم من نقد.
- الاختلاف في الخطاب يعتبر أقلَّ الضوابط وروداً، والاستئناف أكثرها وروداً.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيم مصطفى وآخرون.(1410هـ- 1989م). المعجم الوسيط، ط3. إستانبول: دار الدعوة.

ابن عطية. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي. (1422هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط1. بيروت–لبنان:دار الكتب العلمية.

أبي حاتم ابن. أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي. الحنظلي.(1419هـ). تفسير القرآن العظيم. تحقيق: أسعد محمد الطيب. ط3. السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز.

الأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، (1411هـ–1990م)، معاني القرآن، ط1. تحقيق: هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي: القاهرة_مصر.

الأزهري. محمد بن أحمد بن الهروي. (2001م). تهذيب اللغة. تحقيق: محمد عوض مرعب. ط1. بيروت_لبنان دار إحياء التراث العربي.

الأسطل، عبد الباسط محمد. (2008م). منهج الإمام الشوكاني في عرض القراءات في تفسيره فتح القدير الجامع بين فنيّ الرواية والدراية. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.

الألوسي. شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني. (1415هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. (تحقيق: علي عبد الباري عطية. ط1. بيروت_لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن الأنباري. عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري كمال الدين. (1424هـ_ 2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. ط1. بيروت_لبنان: المكتبة العصرية.

ابن الأنباري. محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. ط5. تحقيق: عبد السلام هارون. دار المعارف.

البغوي. أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء محيي السنة.(1420هـ). معالم التنزيل في تفسير القرآن. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. ط1 بيروت_لبنان: دار إحياء التراث العربي.

الثعلبي. أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق. (1422هـ_2002م). الكشف والبيان عن تفسير القرآن. تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور. ط1.بيروت_ لبنان: دار إحياء التراث العربي.

ابن الجوزي. جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد.(1422هـ). زاد المسير في علم التفسير. تحقيق: عبد الرزاق المهدي.ط1. بيروت_لبنان: دار الكتاب العربي.

أبو حيان. محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي.(1420هـ). البحر المحيط في التفسير. تحقيق: صدقي محمد جميل. بيروت_لبنان: دار الفكر.

الرازي. أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بفخر الدين. (1420هـ). مفاتيح الغيب. ط3. بيروت_لبنان: دار إحياء التراث العربي.

الراغب، الاصفهاني. المفردات في غريب القرآن. تحقيق: محمد سيد كيلاني، لبنان: دار المعرفة.

الزَّبيدي. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني. أبو الفيض. الملقّب بمرتضى. تاج العروس من جواهر القاموس. دار الهداية.

الزجاج. إبراهيم بن السري بن سهل. أبو إسحاق. (1408هـ _1988م). معاني القرآن وإعرابه. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. ط1. بيروت_لبنان: عالم الكتب.

الزركشي. أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر.(1376هـ-1957م). البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد إبراهيم. ط1. دار إحياء الكتب العربية.

الزمخشري. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله.(1407هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. ط3. بيروت_لبنان: دار الكتاب العربي.

السمرقندي. أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم. بحر العلوم.

السمين الحلبي. أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق. أحمد محمد الخراط. دمشق_سوريا: دار القلم.

سيبويه. عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر. (1408هـ_1988م). الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة_مصر: مكتبة الخانجي.

السيوطي. عبد الرحمن بن أبي بكر. (1394هـ_1974م). الإتقان في علوم القرآن. تحقيق: محمد إبراهيم. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

السيوطي. عبد الرحمن بن أبي بكر. تفسير الدر المنثور. بيروت_لبنان: دار الفكر.

الطبري. محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر.(1420هـ_2000م). جامع البيان في تأويل القرآن. ط1. تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت_لبنان: مؤسسة الرسالة.

ابن عباد. الصاحب إسماعيل بن عباد. (1414هـ – 1994م).المحيط في اللغة. تحقيق: محمد حسن آل ياسين.ط1.بيروت: عالم الكتب.

ابن عباس. عبد الله، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس. (جمعهُ: الفيروزآبادي). بيروت_لبنان: دار الكتب العلمية.

العبدلي. خلود. الموصول لفظاً المفصول معنى في القرآني الكريم من أول يس إلى آخر القرآن.ط1. مركز تفسير.

ابن عقيلة المكي. أبو عبد الله محمد بن أحمد الحنفي.(1427هـ، 2006م). الزيادة والإحسان في علوم القرآن. أصل التحقيق: مجموعة رسائل جامعية. مركز البحوث والدراسات. ط1جامعة الشارقة.

ابن فارس. أحمد بن زكرياء القزويني الرازي. (1399هـ-1979م). معجم مقاييس. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر

الفراء. أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي. معاني القرآن. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وآخرون. ط1. مصر: دار المصرية.

الفيروزآبادي. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب.(1426هـ_2005م). القاموس المحيط. تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة.ط8. بيروت_لبنان: مؤسسة الرسالة.

ابن قدامة. أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي.(1388هـ_1968م)، المغني، مصر: مكتبة القاهرة.

القرطبي. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الخزرجي. (1384هـ_1964م). الجامع لأحكام القرآن الكريم. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ط2. القاهرة_مصر: دار الكتب المصرية.

ابن كثير. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرش. (1419هـ). تفسير القرآن العظيم. تحقيق: محمد حسين شمس الدين. ط1. بيروت_لبنان: دار الكتب العلمية.

الماوردي. أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري. النكت والعيون، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود. بيروت_لبنان: دار الكتب العلمية.

معابده. هارون. التآلف الصوتي في القرآن الكريم. مجلة دراسات. علوم الشريعة والقانون.

ابن منظور. محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين. (1414هـ). لسان العرب. ط3. بيروت_لبنان: دار صادر.

النَّحَّاس. أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي. (1421هـ). إعراب القرآن، ط1. بيروت–لبنان: دار الكتب العلمية.

الواحدي. أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري. (1430هـ). التفسير البسيط. تحقيق: مجموعة من الباحثين. ط1. السعودية: عمادة البحث العلمي (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

النيسابوري. أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. (141هـ)، ط1، تحقيق: صفوان عدنان داوودي. دمشق: دار القلم.